

# الإيضاح لمآل إيساغوجي

للشيخ القاضي الأزهرى

محمد شاكِر رَحِمَهُ اللهُ

تقديم العلامة الشيخ

محمد محي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللهُ

اعتنى به وعلق عليه

أحمد الشاذلي الأزهرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وفقني الله وإياك أن علم المنطق تبصرة العقلاء ، ومقياس الأذكياء ، وميزان الفضلاء المستطلعين ، والركن الركين للمعلمين والمتعلمين ، فهو يربى المدارك والملكات ، ويبيد ظلام الجهل الخالك .

فبالمنطق يتمكن المنطقي من تزييف المغالطات ، وسحق الخرافات ، وبه يستقيم النظر ، وتحص الآراء ، وتعرف أسباب الخلل ومواطن الزلل ، بل به يحصل الاقدار مطلقا على تمييز النافع من الضار .  
وبالجملة فحاصل هذه الفوائد والثمار : عصمة الأذهان عن الخطأ في الأفكار ، فبها يعد الإنسان في عداد الحكماء .

بيد أنه السبيل السديد لإثبات العقائد الدينية - عقائد التوحيد - ، فهو يهدي القاصدين إلى التي هي أقوم ، بل إلى المعتقد الحق الجدير بأن يفهم ويعلم ، ولذلك كان تعلمه على بني الإنسان الواجب المحتم ، والفرص الكفائي الملتزم ، عليهم ينبعثوا من مراقب خيالاتهم ، ويهبوا من ثباتهم وخرافاتهم إلى التفكير الصحيح في عوارفهم ومعارفهم ، وإذا يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان ، ويحيى حياة أولى العرفان ، كما قيل : فأنت بالروح لا بالجسم إنسان .  
فالمنطق عماد الحاجة ، والمعول في فض الخصامة ، والقيصل الحق في مجانبة الزلل ، والسيف القاطع للمغالطة ، والمصباح الهادي إلى فهم الأشياء على وجهها ، وإحلالها في محلها ، ولذا قال حجة الإسلام - الإمام الغزالي - : من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه .

واعلم أيضًا وفقنا الله وإياك أن علم المنطق منقسم إلى قسمين : قسم خلا  
عن الفلسفة كالمذكور في هذا الكتاب ، وقسم لم يخل عنها ، والثاني هو محل  
الخلاف .

والأول لا خلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو كما قال العلامة  
الحفناوي وغيره : فرض كفاية ؛ لأن تحرير العقائد الإسلامية ، ودفع  
الشكوك والشبه عنها واجب على سبيل فرض الكفاية ، وذلك مما يتوقف على  
القوة في هذا الفن ، وما يترتب عليه الواجب واجب .

فالمنطق من حيث هو منطق روح التشريع السماوي ، فرسل الله عليهم  
الصلاة والسلام منطقيون ، فمن حكمتهم عليهم السلام استنتج الفلاسفيون  
واقتبس الباحثون وتعلم المتعلمون ، واستظل بظل راية كمالهم الكاملون ، فعلى  
طريقتهم وحدّهم ورسمهم فليعمل العاملون .

مقدمة الفاضل : محمد محي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ،  
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى آله وصحبه  
الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام الأسنى ، ووصلوا إلى  
الدرجة العليا ، ورضي الله عن علماء الأمة الإسلامية العاملين .

أما بعد : فما زال الإنسان الأول يرتقي في نوعه حتى وصل إلى ضبط قواعد  
العلوم ، وتحرير موضوعاتها ، ثم لما لم تتحد الأفكار ، ولم تنجح أنظار العلماء إلى  
صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر اختلافهم ، نشأ عن ذلك الجدل  
في أيها أقرب من السداد ، وأدنى إلى المحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة  
، وتطلب الصواب إلى أن يضعوا حداً لحركات الذهن ينتهي إليه ولا يتجاوزه  
، ويجعلوا للفكر قيوداً تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها ،  
فكان ذلك كله علم المنطق الذي تتميز به صحة الرأي وفساده ، ويظهر الحق من  
الضلال .

درج هذا العلم في أحضان المدارس اليونانية التي كانت مصدر الإشعاع  
الفكري ، والنور العلمي ، والنظر الفلسفي ، وكن فيها مدة تسلط اليونان وعلو  
شأنهم ، فلم يغادر بلادهم ، ولم ينزح عن وطنه حيث رجاله ومحبه .  
ولم يكن للعرب في جاهليتهم كلها ، ولا في أول عهدهم بالإسلام علم  
بالمناطق وقواعده إلا ما كان في فطرتهم وسلاقتهم من استواء القول ، وبيان  
الحجة ، ووضوح الدلالة .

فلما جاء عصر الدولة العباسية ، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك ، وأكثرية الأمم قد دخلت في الإسلام ، وكان الحوار قد أخذ في المسائل الدينية مأخذاً غريباً ، والجدال بين الطوائف - التي أوجدتها اختلاف نزعات الأمم الداخلة في دين الله - قد اشتد ، والمناقشة قد اندلعت لها .

أمر الخليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عوناً لهم على المناظرة ، وليستد به ساعدهم في دحض مقتريات المبتدعة وأهل الضلال .

ومن ذلك الحين عرف المنطق بقواعده ، ووضعت طرقه لأهل اللسان العربي ، فتعلقوا به وخاضوا غماره ، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر هذا الحرص أن جعلوه في كل علم ، وتكلموا به في كل موضوع .

ونبع في هذا الفن وفي غيره من فنون الفلسفة رجالٌ كثيرون كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء في إعادة مجد اليونان العلمي أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثاني أبي نصر الفارابي ، والفيلسوف العظيم القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد ، وحجة الإسلام أبي حامد الغزالي ، ثم الرازي ، والطوسي ، وغيرهم من رجالات العلم ، وفطاحل أهل النظر على اختلاف منازعهم ، وتشعب طرقهم ، وكثرة ما استحدثوه في الفن مما لا يختلف عما وروثوه .

وغير على هذا عهد اشتد فيه الولوع بالمنطق ، وأكثر العلماء من التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات والحواشي ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق وحده لضاق بك الحصر ، ونخرج الأمر عن حد التعداد .

ومن هؤلاء المصنفين أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري ، المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ هـ ، صاحب كتاب إيساغوجي الذي عم اشتباره ، واستفاد منه الكثيرون ، لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من المنطق .

لهج العلماء منذ دهر طویل بهذا الكتاب على صغر حجمه ، وأكثروا من شروحه والتعليق عليه ، ونظمه كثيرون ، فمن شرحه حسام الدين حسن الكاكي المتوفى سنة ٧٦٠ هـ ، والعلامة شمس الدين الفناري المتوفى سنة ٨٣٤ هـ ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالأبيدي ، والشيخ نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨٦٢ هـ ، ومصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري المتوفى سنة ٩٦٩ هـ ، وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري القاهري المتوفى سنة ٩١٠ هـ ، وأبو العباس أحمد بن محمد الآمدي ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزويني المتوفى سنة ٩٦٦ هـ ، وخير الدين خضر بن عمر العطوفي ، ومحمد بن إبراهيم الحنبلي الحلبي .

ومن نظمته :

نور الدين علي بن محمد الأشعري المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ .  
والشيخ عبد الرحمن بن محمد الذي أسمى نظمته (( السلم المنورق )) ،  
والشيخ إبراهيم الشبشير المتوفى سنة ٩٢٠ هـ .

ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محبوباً في ضمير الغيب ، ذلك أنه إنما وضع للمبتدئين ، وهو لا يتناوله غيرهم ، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعاً تلك القوى الفكرية التي تكون لمن لا إلف له ولا عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه العبارات الاصطلاحية حشراً من غير تقريب ولا

تذليل .



وأن أنس لا أنس عهد الصغر وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الذي سبق عدّه في جملة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان إخواني معي ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية ما لا يصبر على احتماله إلا راغب في العلم ملج في تحصيله صابر على مكارهه ومشاقه ، وأنى لك بمثل هذا اليوم وأنت لا تجد إلا من يريد أن يصل إلى التحقيقات الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز ، وهو يأبى مع ذلك إلا العبارة العالية في سهولة ولين ورفق ، وظلت الحال بنا على هذا المنوال حتى هدانا الله تعالى الذي لا يهدي إلى الخير سواه ، ووقفنا للحصول على شرح الكتاب للعالم الكبير ، والمصلح الجليل ، قدوة المتأخرين ، مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، فرأينا فيه الضلالة المنشودة ، والبغية المقصودة ، فعكفنا عليه وتابعنا مدارسته ، فإذا نحن نعيش علم المنطق عشقاً ، ونكلف به غراماً ، بعد أن كنا نزور بجانبنا عنه ، وكان أقصى رغبتنا أن نؤدي الامتحان فيه ، وللشيخ الجليل - حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده - أياد كلها بيضاء على المعاهد الدينية وطلباء الأزهر أجمعين فهو الذي بدأ حركة الإصلاح الكبرى في الأزهر بعد أن أعيا أمره المصلحين من قبله ، واستطاع بما أوتيته من مضاء العزيمة ، وقوة الإرادة ، وأصالة الرأي ، وسداد الفكرة أن يتغلب على هذه النعرة القديمة التي مضت بها الحقب وتعاقت عليها السنين وهي لا تزال عالقة برووس العلماء وأن يثبت لهم بالبرهان العملي أن الأزهر - وهو الجامعة الكبرى التي يؤمها المسلمون من أنحاء المعمورة - لا يؤدي واجبه الذي أسس من أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الغراء : أصولها وفروعها وعلوم اللسان العربي ، والعلوم الكونية ، وغيرها بالقسط الذي يتفق مع



مركزهم الذي يهيئون أنفسهم له ، وقد أنشئ معهد الإسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعدته ، واقتضت إرادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك إسناد رياسته إلى فضيلته فقام بأعباء هذه الرئاسة خير قيام ، واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فتخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين ، وعنوان نفاخ الأزهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا إلى الغاية القصوى من الجهد والرفعة إذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل إخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه .

وانظر إلى المحاكم الشرعية ، ودور التعليم على مختلف مشاربها ، فأبي زهرة يروك منظرها ، ويسرك مخبرها ويعجبك حسناتها ، فاعلم أن لمعهد الإسكندرية يدًا في هذه الصفات التي ملكت عليك نفسك .

ولم يقف تيار الإصلاح الذي سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الإسكندرية ، بل تجاوز ذلك إلى إنشاء وتجديد آخرين ، فلقد عاد - حرسه الله - إلى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ، ومهد للدين فيه سبيلاً مستقيماً ، فتولى في الأزهر منصب الوكيل ، وأنشأ في هذا العهد القسم النظامي المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، فبث في قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرح لهم شرعة الإنصاف والتضامن والرغبة في الإصلاح ، ولا يزال إلى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً عنه من إخوانه موثقاً بعدالته ، لأنه يترسم بخطوات الأستاذ الجليل ، ويسلك منهجه القويم ، وإن كان النكحل غير النكحل .

وبعد : فأحسب أنني إذا أسترسلت في تعداد فضل الأستاذ حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طولا يعضب له فضيلته ، فقد نعرفه أزهد الناس في المديح ، وأحبيهم لأن نتكلم عنه أعمالهم الجليلة ، وتسكت ألسنة انطلق أجمعين .

فتحن حين نقدم إليك شرح فضيلته على يساغوجي ، إنما نتحفك بواسطة القلادة ونهديك بالذرة اليثيمة ، لا نبغي من وراء هذا غير مثوبة الله ورضوانه ، والله تعالى المسئول أن يرزقنا السداد ، ويعصمنا من الزلل ، آمين .

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

## مقدمة الشارح

الأستاذ الفاضل : محمد شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذا شرح لطيف على رسالة الأستاذ الجليل أثير لدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية في علم المنطق المعروفة بإيساغوجي ، وضعته ليستعين به المبتدئون في هذا العلم من طلاب مشيخة علماء الإسكندرية على فهم القواعد التي اشتملت عليها هذه الرسالة ، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعم ينفعه لطاعن والمقيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية طريقه، ونصلي على محمد، وعترته  
أجمعين.

أما بعد : فهذه رسالة في المنطق ، أوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن  
يبتدىء في شيء من العلوم ، مستعيناً بالله تعالى ، إنه مفيض الخير  
والجود .

علم أيها الطالب - أرشدني الله وإياك إلى الحق المبين - أن ابري جلت قدرته  
خالق الإنسان ، ومنحه الشوق إلى علم ما هو مجهول لديه ، ووهبه لقدرة على  
اكتساب تلك المجهولات ، ومهد له طريقاً سويّاً إلى اكتسابها فكان ما يعلمه موصلاً  
إلى علم ما يجمله ، والله ذو فضل العظيم ، حقق الله الإنسان مسوقاً بفطرته إلى  
اكتساب المجهولات من المعلومات ، وشرع لاكتساب طرقاً محدودة لا يصل  
سالكها .

فأصحاب الفطر لسليمة تغنيهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطرق في اسائل  
النظرية ، كما يستغنى عنها عامة البشر في المسائل الضرورية ،

ألا ترى أن العامي أو الطفل الصغير إذا قلت له : ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة  
إذا وصحت فوق هذا الحصير ؟ ، أليس يقول : إنها تحرقه ،  
فإن قلت له : ولما ذلك ؟ ، أليس يقول : إنها نار .

فهذا الذي يقوله العامي ولطف يرحع إلى قياس منطقي هو قولنا : هذه نار ،  
وكل نار محرقة ، ليستح : أنها محرقة ،

فهذه الطرق التي شرعها الحق سبحانه لاكتساب المجهولات من المعلومات هي  
التي استبطنها المتقدمون أسس الله جزاءهم ، ودونوها في مؤلفاتهم ومهموها علم  
المنطق .

فالمنطق إذاً هو <sup>(١)</sup> : مجموع القواعد والعونين التي إذا راعاه طالب العلم في اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ في طريق كسبه .

(١) لقد عرّف المنطقة منطق بحرفاته ، محمّلة ، بعض هاء التعريفات يرجع إلى موضوع المنطق ومسائله . صوارضه الذاتية - ، وهو ما يسمى : التعريف بالحد ، وبعضها يرجع إلى فائدته وعائنه ، وهو ما يسمى : لتعريف بالرسم ، وإليك بعض هذه لتعريفات :  
التعريف بالحد : عرّفه المتأخرون من لمناصحه ، بأنه علم يبحث في المعلومات التصورية ، والمعلومات التصديقية ، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي ، أو يتوقف عليها الإيصال إليهما .

التعريف بالرسم - من جهة الفائدة والغاية - :

- فعرفه الشيخ الرئيس بأنه - آلة عدصمة لذهن عن الخطأ فيما لتصوره ونصدق به . انجاة  
- وعرفه الكاظمي في الشمسية بأنه . آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر .  
- وعرفه القاضي في المطالع بأنه . قانون يقيد معرفة الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها ، بحيث لا يعرض الغلط في الفكر .

تنبيه : فالمنطق - اقانون - ليس هو نفسه الذي يعصم للذهن عن الخطأ ، وإلا لم يعرض لمنطقي خطأ أصلاً ، ولكنه قد يعرض له الخطأ ، لإهمال الآلة وعدم مراعاة الشروط .  
- والآلة : هي الوسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه ، كالمنشر المنحدر فيه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه .

- والقانون : أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامه منه ، كقول النحاة : الفاعل مرفوع ، فإنه أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ، يتعرف أحكام جزئياته منه ، حتى يتعرف منه أن زيداً مرفوع في قولنا : صرب زيد . فإنه فاعل ؛  
وأما كان استنطق آلة ؛ لأنه واسطة بين القوة العاقله ، وبين اسطاب لكسبية في الاكتساب

وإنما كان قانوناً ، لأن مسائله قوانين كلية مطلقة على سائر جزئياتها . هـ

ومعلوماتنا كمجهولاتنا :

- منها ما هو تصور ، كإدراك مفهوم الإنسان وحيوان والفرس ونحوها .
- ومنها ما هو تصديق ، كالمعنى التصديقي في قولنا : العلم نافع ، والحياة من الإيمان ، والدين الصحيحة .

- وصريق اكتساب التصورات هي . المعارف حدوداً ، كانت أو رسوماً .
- وطريق اكتساب التصديقات هي : الأقيسة ، والبراهين .
- وللمعارف مقدمات هي : الكليات . الخمس التي يتألف منها تلك المعارف .
- ولالأقيسة والبراهين مقدمات هي : القضايا التي تتألف منها لأقيسة ، وأحكام تلك القضايا من عكوسها ونقائضها على ما سيأتي تفصيله .

وحسبك أيها الطالب - أرشدك الله وأنت على عتبة باب هذا العلم العظيم القدر - أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم ، وأنه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لاكتساب المجهولات .

وأضرب لك مثلاً تتحقق منه صدق ما ذكرته لك : إن مشيخة علماء الإسكندرية قد حتمت على كل طالب في السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق ، وقد نُقلت في الامتحان من السنة الثانية إلى السنة الثالثة .

فلكي تبرهن على وجوب تلقيك لعلم المنطق يزم أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة ، وكل طالب في السنة الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق ، فأنا يجب عليّ أن أتلقى علم المنطق .

فهذا قياس منتج ، لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى - أعني . خبر الجملة الأولى - مدرج في موضوع القضية الكبرى - أعني : أنه فرد من أفراد المبتدأ في الجملة الثانية . .

فإذا حكمت على موضوع الكبرى بوجوب تعلم المنطق فقد سرى الحكم إلى موضوع الصغرى ، وهو أنت ؛ لأنك وحدك بمن يصدق عليهم موضوع الكبرى .

فإذا لم ترع سريان الحكم من إحدى القضيتين إلى الأخرى لم تأمن الخطأ ، كما إذا نسب أما صلب من طلاب اسمة لثالثة ، وكل طالب في اسمة السابعة يجب عليه أن يتقى علوم البلاغة ، فهذا غير منبج لعدم سريان الحكم من قضية لثانية إلى الأولى .

وسوف تعلم تفاصيل هذه الكلمات إن شاء الله تعالى فاصبر وما صبرك إلا بالله .

(( إيساغوجي )) : هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتي :

القول الشارح ، القصايا ، التناقض ، العكس ، لقياس ، فهي ترجمة من لتراجم ، وهي كلمة يونانية معناها الكلمات الخمس ، ولغريتها عن اللغة لعربية اشتهر هذا الكتاب بها حتى صارت كالعلم عليه ، فيقال : إيساغوجي ، ويراد به الكتاب بأجمعه ، لا هذا الفصل وحده .



## مباحث الدلالة

٢ ( تنبيه : اعلم أن المنطقي من حيث هو منطقي مهمته البحث عن المعاني - لمعقولات - ، فلا بحث له عن الألفاظ ، ولكن ما كانت الحاجة إلى الألفاظ ، إذ بها تحصل الإفادة والاستفادة ، فالألفاظ هي الدالة على ما اسكر في الضمائر ، إذ هي لترجحان في تفهم بني الإنسان فيبحثوا عنها من حيث إنها دلائل لمعاني .  
فتبي الحقيقة إن الموصول للتصور المجهول ليس لفظ التعريف بل معناه ، كما أن الموصول إلى التصديق المجهول معاني المقدمات في لقياس لا ألفاظها .  
تعريف الدلالة :

- عرفوها باعتبار أنها حالة انقاهم ، بقولهم : ( فهم أمر من أمر ) . الأمر الأول . المدلول ، والثاني : الدال .  
ولم ورد عليهم أنها حينئذ وصف لفاهم لا لفظ ، قالوا : مراد بالفهم : لانفهم ، فتصير بهذا التأويل من أحوال اللفظ .  
- وباعتبار أنها حالة الدال ، بقولهم كون شيء - أي - لفظ أو غير لفظ - بحالة - يزعم من العلم به لعلم بشيء آخر ، فالفهم دال ، والفهم منه مدلول ، وهو تعريف القطب الرازي .

ثم إن كان الدليل لفظاً سميت دلالة لفظية ، وإلا فتغير نصية ، كدلالة خطوط والعقود والإشارات والنصب ودلالة الأثر على المؤثر .  
والدلالة اللفظية : إن كانت يجعل جاعل - أي - بوضع واضح - فهي اللفظية الوضعية ، كدلالة ( الإنسان ) على الحيوان الناطق - وهي المقصودة ها .  
وإن لم تكن يجعل جاعل :

- فيما أن تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة ( أخ ) على الروح ، فطبيعية ، وإن طبع اللفظ يقتضي التعطى بذلك اللفظ عند عروض المعنى - الذي هو الوجود - له .  
- أو لم تكن كذلك فعنصرية ، كدلالة اللفظ على وجود اللفظ .

للفظ الدال بالوضع يدل على : تمام ما وضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء ، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام .  
كالإنسان : فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة ، وعلى أحدهما بالتضمن ، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام .

لا شك أن لفظ الذي وضع بإزاء معنى من المعاني يدل على ذلك المعنى إذا أطلق ، فـ (( زيد )) لموضوع للذات المشخصة ، إذا نطق به ناطق ، وسمعه من كان عالماً بوضعه له ، فيه يفهم من هذا اللفظ تلك امدات المعنة .  
وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذي وضع بإزائه ، فإنه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ، ويفهم لوازمه أيضاً .

مثلاً : كلمة (( ميزان )) : إذا أطلقت فهم السامع منها الآلة المخصوصة ، وهو : المعنى الذي وضعت بإزائه ، وفهم أيضاً الكفتين والمنجم<sup>(٣)</sup> . مما هو جزء للمعنى موضوع له اللفظ ، وفهم أيضاً خاصية هذه الآلة ، وهي أنها واسعة لعلم مقادير الأشياء وزناً .

تمحيه : ليس المراد بالعقلية : ما يكون مدخل مدخلا فيها ، وإلا لكان جميع الدلالات عقلية ، بل المراد بها : ما لا مدخل فيها لسوى العقل . اهـ

(٣) الكفة بكسر وتصح ، والمنجم : - كبير - الحديدية المعارضة بين كفتي الميزان وفيها لسانه . اهـ

مثال آخر . (( الشمعة )) إذا أصلقت فهم منها ذلك الشكل الأسطواني المعروف ، وهو المعنى الذي وضع له اللفظ ، وفهم أيضاً أجزؤه من لشمع و المحيط الذي يحيط به الشمع ، وفهم أيضاً أنها تميز المكان إذا أوقد ذلك المحيط ،

مثال آخر . (( القهوة )) إذا أطلقت فهم منها هذا الشراب المخصوص ، وفهم أيضاً الأجزاء التي تألفت منها وهي الماء والبن ، وفهم أيضاً مرارة لطعم ... وهكذا . وبالجمله فكل لفظ موضوع لمعنى من المعاني ، فإن أعالم بوضعه إذا سمعه فهم منه المعنى الذي وضع بإزارته . ويتبع ذلك فهم الأجزاء التي يتألف منها ذلك المعنى ، واللوازم التي تلزمه .

فبالضرورة يكون اللفظ دالاً على كل من هذه الأشياء ؛ لأن دلالة اللفظ هي كونه بحيث متى أصبق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة - أعني : المعنى الذي وضع اللفظ بإزارته ، والأجزاء التي يتألف منها المعنى ، واللوازم التي لا تفارق هذا المعنى - نفهم من لفظ متى أطلق ، وإن كان الأخيران لا يفهمان إلا تبعاً للأول .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة - دفعاً للالتباس - قد اختصوا كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص :

قسموا دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع بإزارته - وهو المعنى بتممه - : دلالة المطابقة ؛ لأن المطابقة معها الموافقة ، وقد توافق اللفظ والمعنى . وذلك قول المصنف : (( اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة <sup>(١)</sup> )) .

(٤) فدلالة المطابقة . هي دلالة اللفظ على كل المعنى الموصوع له لغة . كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، ومنها : دلالة مشترك على أحد معانيه التي وضع لها وضعاً مصقاً ، كدلالة عين على الناصرة أو الجارية أو الذهب أو نقصة أو الجميع .

وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى بالتبعية لفهم الكل : دلالة تضمنية ؛ لأنها دلالة على ما هو في ضمن المعنى ، وداخل فيه <sup>(٥)</sup> ، وذلك قوله : (( وعلى جزئه بالتضمن )) .

وسموا الدلالة على الخارج الذي لا يفارق المعنى ، ذا فهم باتبعية له : دلالة الترامية <sup>(٦)</sup> ، لأن لزوم هو عدم الانفكاك ، وهذا الخارج كذلك .

٥ ( هـ ) فهي : دلالة اللفظ الموضوع بمعنى مركب من أجزاء ، على بعض أجزائه ، من حيث هي أجزاء له ، كدلالة الشمس على الضوء فقط ، أو جرم الكوكب فقط .

وكدلالة الإنسان على واحد من الحيوان أو الناطق من ضمن المجموع ، لا على نفردة ، ولا كانت مجازاً ، ولا على المجموع معا ولا كانت مطابقة ، فكل واحد منهما جزء ما وضع له الإنسان داخل فيه .

قال حجة الإسلام : وكذلك دلالة كل وصف أخص على اوصف الأعم . اهـ

٦ ( و ) وحاصل الكلام فيها : اعلم أن لازم الماهية . هو العرض الخارج عن ذاتيتها . أجزئها . العقلية ، وينقسم إلى قسمين من حيث وجوده فيها إلى لازم ها ومفارق ، ومن حيث فهمه معها إلى : بين الزوم ، وغير بين الزوم ، والبين ينقسم إلى : بين بالمعنى الأعم ، وبين بالمعنى الأخص .

واللوازم ثلاثة : لازم ذهنا وخارجا كالزوجية للاشئين ، ولازم خارجا فقط كسواد الخراب والزنجي ، ولازم ذهنيا فقط كلزوم لبصر للعمى .

- والمعتبر في دلالة الالتزام : الذهني ، سوء كان خارجا أم لا .

- أما المعتبر في التعريفات : فدلالة المطابقة والتضمن ، أما دلالة الالتزام فلا تعتبر ؛ لأن المدلول فيها غير محصور ، إذ لزوم الأشياء لا تنحصر ، هو اعتبرت لأدى إلى أن يكون اللفظ معرّفا لما لا ينتهي من المعاني ، وهو محال .

وما ينبغي التنبيه له :

- أنه لا التباس في دلالة اللفظ على تمام معناه، ولا في دلالاته على أجزاء المعنى .
- وإنما يوجد الالتباس في المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه .
- وذلك أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ، ويفهم منه شيء آخر .
- لعلاقة ما بينهما كحكم - ومدور ، وأشعب ، فإن هذه الألفاظ قد وضعت لذوات المعية ، ولكنها إذا أصلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم ، والسخيل ، والطمع ،
- لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه ، بل لأنه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء .

وكالبطيخ إذا أطلق فهم معناه وهو الفاكهة المخصوصة . وفهم معها حلالة الطعم .

- وكالغراب ، والرجي ، إذا أطلقا فهم معناه ، وفهم مع كل منهما سواد اللون ، فمثل هذه المدلولات ، وإن فهمت من اللفظ تبعاً للمعنى الموضوع له .
- إلا أن المنطقي لا يعتبرها من نوع الدلالة الالتزامية ، لا لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعاً للمعنى ، بل لأنها غير مطردة ، إذ من الحقيق وجود البطيخة المرة الطعم ، ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجي أبيض اللون .

والمسطقي إنما يبحث عن المدلول الذي لا يفارق المعنى بحال من الأحوال . فالمدلول الالتزامي إنما هو الشيء الذي يحزم العقل بلزومه ، وتمام انفكاكه عن المدلول المطابقي .

ولزوم الشيء للشيء :

تنبيه : اعلم أن المراد بالدلالة الالتزامية هنا دلالة اللفظ على لازم معناه الذهني ، البين بالمعنى الأخص - وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره - كدلالة لفظ الأربعة على أنها روح - تنقسم بمساويين - .

- قد يتوقف الجزم به على إقامة البرهان ، ويسمى لازماً غير بين ، كمسواة زوايا المثلث لقائمتين . فإن لعقل لا يجزم بلزوم ذلك لكل مثلث إلا إذا اطلع على البرهان المثبت له .

- وقد لا يتوقف فسمى يتنا ، وهو نوعان :

- فنه ما يتوقف الجزم بالزوم فيه على تصور اللازم والملزوم ، ويسمى يتنا بالمعنى الأعم .

- ومنه ما يكون تصور الملزوم وحده كافياً في تصور اللازم ، والجزم بالزوم ، ويسمى يتنا بالمعنى الأخص .

ولحق : أن المدلول الالتزامي هو هذا الأخير ؛ لأنه هو الذي يفهم من اللقط كلها أصلاً ، وذلك قوله : (( وعلى ما يلزمه في الدهى بالالتزام )) والله أعلم بالصواب .

### والدلالة : فعلية ، وعقلية ، وطبيعية ، ووضعية .

الدلالة اللفظية - وهي : كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى - : إما أن تستند إلى مجرد العقل ، أو لا :

فإن استندت إلى مجرد العقل فهي عقلية ، كمن سمع لفظاً من شبح في ظلام الليل ، فإنه يفهم أن اللفظ إنسان ، وأنه حي ، فالإنسانية والحياة مدلولان لصوت المسموع ، لا لأن اللفظ المسموع موضوع فهم ، وإنما ذلك ، لأن العقل يحكم بأن التلفظ من خواص الإنسان الحي .

❦

والتي لا تستند إلى مجرد العقل :

فإما أن تستند إلى الطبع ، أو لا :

١٠

- فإن استندت إلى الطبع فهي طبيعية ، كدلالة (( أخ )) على وجع الصدر ، و (( الأئين )) على المرض ، فإن صبيعة المصدور تدفعه إلى النطق بكلمة (( أخ )) ، وطبيعة المرض تدفع إلى الأئين ، فوجع الصدر والمرض مدلولات ، لا بسبب الوضع ولكن بالاستناد إلى الطبع .

والتي لا تستند إلا عقل ولا إلى طبع :

- فيما أن تستند إلى الوضع ، أو لا :

- فإن استندت إلى الوضع فوضعية ، كدلالة الألفاظ الموصوعة لمعانها المخصوصة في اللغة لعربية واللغات الأخرى ، فإن هذه المعاني المخصوصة إنما تفهم من الألفاظ بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذي خص به .

- وإن لم تستند لا إلى عقل ، ولا إلى طبع . ولا إلى وضع ، فهي التي سماها المصنف بسم الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المصدرة التي لا يبحث المنطقي عنها .

فما قد أسلفنا لك أن الألفاظ كثيراً ما تدل على معان ليست عدم المعنى ولا جزأه ولا لازمه الذي يتصور تنفكاكه .

فهذه المدلولات لا تستند إلى عقل أو طبع حتى تكون صبيعة أو عقلية ، ولا إلى وضع حتى تكون وضعية . فهي إذ دلالة حاصلة بالفعل ، مستندة إلى ألف أو عادة أو نحوهم . ولك أن تسميها بما شئت ، أو كما سماها المصنف دلالة فعلية .

فإن قلت : هذه الدلالات التي سمينها فعلية ، كدلالة حاتم على الكرم ، ودلالة لرنجي على اسوداد لونه ، وابطيخ على حلاوة طعمه ، تستند في الحقيقة إلى الوضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ إلا من حيث كونه موضوعاً للمعنى فأحر بها أن تسمى وضعية .



قلتُ : الخطيب في ذلك سهل ، فيما أن نفعل كما فعل المصنف اعتماداً على أصل الوضع ، ولا يجعلها من الدلالة الوضعية .

وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة الوضعية :

• إلى مطردة تنقسم إلى : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام .

وإلى غير مطردة ، وهي التي سماها المصنف : دلالة فعلية ، والله أعلم بالصواب

ثم اللفظ : إما مفرد : وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ، كالإنسان .

وإما مؤلف : وهو الذي لا يكون كذلك ، كرامي الحجارة .

اعلم أن اللفظ الموضوع لمعنى :

• قد لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام ، وواو العطف .

• وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كمحمد وعلي .

• وقد لا يكون لأجزائه دلالة على معنى ، لكنه ليس جزء المعنى الموضوع له ،

كتكاح الذين علما لرجل ، فإن كل واحد من حزمته دل على معنى ، ولكنه ليس جزءاً لمعنى الموضوع له .

• وقد يكون ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ، ولكن لم يقصد

مها الدلالة على ذلك الجزء من المعنى ، كالحيوان لناطق علماً لرجل ، فإنه وإن

كان معنى الحيوان ، ومعنى الناطق جزءاً من المسمى ، ولكن لم يقصد من التسمية

أن يكون الحيوان دالاً على أحد الحزمن ، والناطق دالاً على الجزء الآخر .

• وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ، ويؤيد

بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامي الحجارة ، والعلم نور ، وبقية

المركبات الثامة والنقصية ، فهذا الأخير وحده هو المركب ، والأربعة التي قبله

مفردات<sup>١</sup> .

فإن قلت : قد يكون اللفظ مركباً من ثلاثة أحرف ، ووراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء اسنى المقصود ، كقول الحنفية : (( ومسئلة لبثر يحط )) يريدون بذلك لإشارة إلى الأقوال لثلاثة في البثر إذ سقط فيها جنب ، فاجم إشارة إلى نحاستهما ، والحاء إلى بقاء الماء على طهارته واجنب على جنائته ، والطاء إلى طهارتهما .

وكارموز التي اصطلاح عليها المحدثون وبقراء والفقهاء إشارة إلى الرواة وأصحاب الأحوال كما تجده كثيراً في الشاطبية ، والجامع الصغير .

قلت : قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات . ولا حرج عين في ذلك . ما دام كل حرف منها رمزاً لشيء ، ودالا عليه ، أو اختصاراً للكلمة الدالة عليه .

ومن قال : بأنها من المفرد ، لأن لإرادة في قولنا : (( يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى )) إنما هي الإرادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام الناقدين .

ثم المركب : إما ناقص ، كالمركبات الوصفية كالإنسان الكامل ، أو لإضافية كحجة الإسلام .

وإما تام . إنشائي ، كأقم الصلاة ، ولا تبغ الفساد في لأرض .  
وخبري ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (( من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين )) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (( كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته )) .

والمفرد : إما كلي ، وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه <sup>(٧)</sup> من وقوع الشركة فيه ، كالإنسان .  
وإما جزئي ، وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك ، كزيد . <sup>(٨)</sup>

اللفظ المفرد بالنظر إلى معناه الموضوع له <sup>(٩)</sup> :

(٧) قوله (( نفس تصور مفهومه )) أي تصور مفهومه من حيث نفسه - أي : ذاته - بقطع النظر عن الدليل الخارجي ، وإنما قيد بذلك ، ليدخل ما يجمع الشركة من لكيات بالنظر للخارج كواجب الوجود ، فإن الشركة فيه بمنتهى بالدليل الخارجي ، لكن إذ حرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين ، فإن مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم يقتصر في إثبات الوحدة إلى دليل واحد .

(٨) إيراد ( نفس التصور ) في تعريف الجزئي ، لئلا تدخل الكليات التي تجمع الشركة بالنظر إلى الخارج في تعريفه ، فلا يكون مانعاً .

وفي الكلي ؛ لئلا تخرج تلك الكليات من تعريفه ، فلا يكون جامعاً ، وذلك كواجب الوجود فإنه كلي ، والشركة فيه مقصورة العرق بالدليل الخارجي ، لكن إذ حرد العقل بالنظر إلى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثيرين ، فإن مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم يقتصر في إثبات الوحدة إلى دليل آخر ، ومن هنا قالوا . إن الكلي لا يجب أن يكون صادقاً على أفرادها ، بل منها ما يمتنع أن يكون صادقاً عليه في الخارج ، وإن لم يمنع العقل من صدقه بمجرد تصوره .

(٩) اعلم أن مقسم الكلي والجزئي هو المعنى لا اللفظ ، لما يقرر أن بحث المنصقي يصادق بمفاهيم الأشياء ومعانيها وصورها المنطبعة في العقل .

واعلم أيضاً أن النسبة بينهما حاصرة تدور بين النفي والإثبات ؛ إذ لا يوجد مفهوم لا هو كلي ولا هو جزئي ، ولا لزم ارتفاع القيصين ، وكذا لا يمكن أن يوجد مفهوم كلي وجزئي من جهة واحدة .

إما كلي ، وإما جزئي ؛ لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أو لا .  
فالذي لا يمكن صدقه على كثيرين يسمى جزئياً ، كأعلام الأشخاص ، نحو :  
عبدالله علماً ، فإن الصورة الحاصلة في الذهن عند سماع هذا الاسم للعالم بوضعه  
لمسماه ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها .

ولذي يمكن صدقه على كثيرين يسمى كلياً :

ـ سواء كانت له أفراد كثيرة بالفعل كالإنسان ، فإن الصورة الحاصلة من هذا  
اللفظ في ذهن العالم بوضعه سماء تصدق على زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد  
الموجودة ، وانتي لم توحد ، أو وحدت وأدركها الفناء ؛ لأن كل واحد منها يتحقق  
فيه معنى الإنسان .

ـ أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس ، وواجب الوجود ، فإن الشمس وإن  
لم يوجد من مفهومها وهو الكوكب النهاري إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد  
كوكب نهاري آخر لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قدم البرهان  
على أنه لا يكون إلا واحداً ، إلا أن مفهوم اللفظ في ذاته لا يستلزم استحالة صدقه  
على غير الواحد القهار .

ـ أو لم يوجد من أفراد شيء أصلاً ، كالمعدوم ، والمستحيل ، واللاشيء ، فمن  
هذه الكلمات وإن لم يوجد من أفرادها شيء ، إلا أن العالم بوضعها لمعناها ، يقدر  
صدقها على الأفراد التي تنطبق عليها مفوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات  
لقرضية .<sup>(١٠)</sup>

(١٠) فاصل كلامه : أن الكلي له أفراد متعددة هو مشترك بينها ، لا بحسب الخارج ،  
لخواص امتناع بعض أفرادها وعدمها ، بل مناط الكلية هو إمكان فرض الاشتراك ، ومناط  
الجزئية استحالتها .

فقد استبان لك مما تقدم :

- أن اللفظ الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع اشركة فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنظر إلى شيء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة وجود جملة أفراده .

- وأن الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع لشركة فيه ، كمحمد ونفع وعبد الله أعلاماً ، فإن مفهوم كل منها الذي يتصوره العارف بوضعه للذات المعنية يمنع الشركة فيه من حيث التصور نفسه .

فإن قلت : إن نجد كثيراً من الجزئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كعمده لأمثلة التي مثلت بها ، فإن محمداً مثلاً اسم لأشخاص قد لا يحصيهم اعداً ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع لشركة فيه ، فهو إما كلي ، أو الحد الفاصل بين الكلي والجزئي شيء آخر غير ما ذكرت .

قلت : لا هذا ولا ذاك ، فإن محمداً إنما وضع للذات المعنية لمخصوصة ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، فلو فرضناه موضوعاً لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضاً ، وهكذا فم يكن صادقاً على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تتعدد معانيه بتعدد الوضع ها ، واعتبر ذلك فيه إذا كان صفة ، فإنه يصدق على كل من حمداً بمجياه بالنظر إلى وضع واحد ، وكذلك نحن نعه في هذه الحالة من كليات ، ولاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات إلى تعدد الوضع الذي يستتزم تعدد الموضوع له .

فإن قلت : هب أن الأمر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئي على كثيرين كما فعلنا في الكليات الفرضية .

قلت : إن ذلك هدم لسور الوضع الذي يعتمد عليه في الدلالة على المعنى  
الموضوع له ، ولا كذلك الكليات التقرضية .

هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلية والجزئية من صفات المعاني لا من  
صفات الألفاظ ، فلا يقدح في اللفظ كلي إلا من حيث إن معناه كلي .

كما أن الأفراد والتركيب من صفات الألفاظ لا المعاني ، فلا يقال للمعنى إنه  
مفرد ، لا باعتبار أن اللفظ يدل عليه مفرد ، فقول المصنف : (( و لمفرد إما كلي  
..... إلخ )) محمول على هذا والله أعلم .

## [ أقسام الكلي ] <sup>(١١)</sup>

والكلي : إما ذاتي : وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس .  
وإما عرضي : وهو الذي يخالفه ، كالضحك بالنسبة إلى الإنسان .

( ١١ ) من زيادتي .

واعلم أنَّ الكلي باعتبار الذات والخروج عنها على قسمين : ذاتي ، وعرضي .

فالذاتي في اصطلاح المناطق هنا عبارة عما لا يكون خارجاً عن الذات عارض لها ، سواء كان عيناً لها أو جزءاً منها .

فلا يرد أن الذاتي ما يكون منسوباً إلى لذات ، وأنوع يكون عين الذب ، فكيف يكون منسوباً إليها ، لأنه لا بد من المغارة بين المنسوب والمنسوب إليه ، إذ لا يتصور نسبة الشيء إلى نفسه ؛ لأننا نقول هذا المعنى لذاتي إنما هو في الاصطلاح ، ولا مناقشة فيه ، فيدخل النوع والجنس والفصل .

أما العرضي فهو ما يكون خارجاً عن الذات ، وهو العرض العام والخاصة .

تنبيه : محل بحثنا في الكلي المفرد بالنسبة إلى ما يحل عليه في نفس الأمر في الدهن أو احارج . وهو خمسة أقسام باستقراء لعقل النوع والجنس والفصل والعرض العام والخاصة .

أما لكليات الفرضية التي لا معادق لها ذهنا ولا خارجاً كالأشياء ولا موجودات خارجة عن المقسم ، وليس يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به ، إذ لا كمال في معرفة المعدومات .



لقد عرفت مما سبق أن الكلي :

هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة إلى تلك الأفراد : إما داخل في حقيقتها ، أو خارج عنها .

ونعني بدخوله في حقيقة أفراد<sup>(١٢)</sup> : أن يكون جزءاً لماهيتها الكلية ، أو تمام الماهية التي تتميز أفرادها بملشخصات ، كالحيوان ، وكلناطق ، وكلإنسان ، بالنسبة إلى الأفراد التي تصدق عليها .

فإن مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الإنسان والفرس ، ومن حقيقة هذا الإنسان وهذا الفرس .

والتاطق جزء من حقيقة زيد وعمرو وغيرهما .

والإنسان داخل في حقيقة زيد ونحوه ، لأن زيدا هو هذه الماهية الكلية ، والتشخص الذي امتاز به عن سائر المشاركات في هذه الحقيقة الكلية ، فالداخل في حقيقة جزئياته كما مثنا يسمى ذاتياً .

والخارج عن حقيقة جزئياته يسمى عرضياً . كالمشي بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وإلى هذا الإنسان ، وهذا الفرس ، وكالمضاحك بالنسبة إلى زيد وبكر ونحوهما ، فإن مفهوم المشي ومفهوم المضاحك كلاهما خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الجزئيات .

(١٢) وهذا شروع من الشيخ رحمه الله في بيان المحصار القسمه في الخمسة .

والذاتي إما مقول في جواب ما هو ؟ بحسب الشركة المحضة ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وهو الجنس ، ويرسم : بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ؟ <sup>(١٣)</sup> .

قد علمت : أن الكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد كثيرة هي جزئيات المندرجة تحته .

- وأن الذاتي هو الكلي الداخل في حقيقة جزئياته .

- وأن العرضي هو الكلي الخارج عن حقيقة جزئياته .

وستعلم :

- أن الذاتي ينحصر في ثلاثة أنواع : الجنس ، والنوع ، والفصل .

- والعرضي ينحصر في نوعين : الخاصة ، والعرض العام .

١٣) حاصل المسألة : الجنس : وهو جزء ماهية ، الذي هو تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المخالفة ما في الحقيقة ، لأنه صالح لأن يقال على الماهية وعلى ما يخلفها بالنوع ، في جواب ( ما هو ) ؟

وذلك كالحيوان والجسم انساني بالنسبة إلى الإنسان ، فإن الحيوان جزء ماهية الإنسان التي هي ( لحيوان الناطق ) ، والجسم انساني جزء ماهية الإنسان ، لأنه جزء حيوان ، وجزء الجزء جزء ، وهو تمام المشترك بين ماهية الإنسان وبين البنات مثلاً .

فإذا سئل عن الإنسان والفرس مثلاً بما هما كان الجواب : الحيوان ، أو الجسم انساني ، لأن لمصوفيه بالسؤال عن الحقائق المختلفة بما هو ، مما يكون تمام الجزء المشترك بينهما .

ولا أصلك تجهل أن هذه الكلمات متماثلة في الحمل على جزئياتها ، فكما يصح أن تقول . زيد إنسان . يصح أن تقول : هو حيوان ، وهو ناطق ، وهو ضاحك ، وهو ماش .

وإنما تميز هذه الكليات الخمس بشيء آخر ، وهو صلاحيتها ليجوب عن جزئياتها المجهولة ، فإذا كنت تجهل زيدا مثلاً ، وسألت من يرشدك إلى حقيقة ، قصت : ما هو زيد ؟

صح للسؤال أن يقول لك : هو إنسان ، لأن حقيقة زيد هي الحيوان الناطق الذي هو معنى الإنسان .

- ولم يجوز أن يقول لك هو حيوان ، أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحداً من هذه الأربعة ، فلا يصلح واحد منها أن يكون جواباً عن سؤالك .

واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان :

- أحدهما : السؤال عن حقيقة ذلك المجهول .
- والثاني : السؤال عن الشيء الذي يصح تميزاً لذلك المجهول .
- فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول في سؤالك : ما هو ؟
- وإذا سألت عن المميز وجب أن تقول في سؤالك : أي شيء هو ؟

إذا تحققت هذا ، فاعلم أن الكلي الداخل في الماهية :

- إما أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شيء آخر ، كالحيوان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد ،

- وإما أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، كالتدقيق بالنسبة إلى أفراد الإنسان .

- وما أن يكون هو تمام الماهية التي لا تمايز بين جزئياتها إلا بالمشخصات . كالإنسان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد .

فالأول - وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شيء آخر - لا يصلح جواباً لسؤال عن حقيقة أي فرد من الأفراد إذا انفرد ؛ لأن الجواب عن السؤال إنما يكون بتمام حقيقة المسئول عنه .

فالحیوان مثلاً لا يصلح جواباً للسؤال بما هو إذا قلت : ما هو زيد ؟ ، أو ما هو الإنسان ؟ ، أو ما هو الفرس ؟ ؛ لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من هذه الثلاثة .

وإنما يصلح للجواب إذا جمعت في سؤالك بين حقيقتين من الحقائق المتدرجة تحته .

فتقول : ما هو زيد والفرس ؟ ، أو ما هو الإنسان والفرس ؟ .

فحينئذ يصح أن يقال في الجواب - حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التي يشترك فيها الإنسان والفرس ، فهذا الكل الداخلي في الماهية - لذي يقال في جواب ما هو عدد لسؤال عن حقيقتين فأكثر من الجزئيات المتدرجة تحته ، ولا يصلح للجواب عن السؤال عن حقيقة واحدة يسمى جنساً .

وقد عرفه الماطقة : بأنه لكل المقول على كثيرين مختلفين بالصفات في جواب ما هو ، ولا أظنك تحتاج إلى إيضاح شيء في هذا التعريف بعد الوقوف على التفصيل الذي أسفنا .

ولك أن تقول في تعريفه : هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لا مرجع الامتياز .

واعلم أن الجنس صفتان : قريب ، وبعيد .

فالجنس القريب : هو المقول في جواب ما هو على جميع الختاتق المشتركة فيه إذا اجتمعت في سؤال واحد كالحيوان ، فإنه يصح للجواب إذا قيل : ما الإنسان ، والفرس ؟ ، وهكذا إذا استقصيت بقية أنواعه .

والجنس البعيد : هو المقول في جواب ما هو على بعض لختاتق المشتركة فيه إذا اجتمعت دون جميعها كالجسم ، فإنه يصلح للجواب إذا قلت : ما هو الإنسان ، والحجر ؟ ، لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما .

ولكن إذا قلت : ما هو الإنسان ، والفرس ؟ ، أو ما هو الإنسان ، والشجر ؟ ، لم يصح للجواب عنهما ؛ لأنه ليس تمام ماهية المشتركة بينهما .

ولكن الجواب عن الأول : حيوان ، وعن الثاني : جسم نام .

وكما ينقسم الجنس إلى قريب وبعيد ، ينقسم إلى سافل ، ومتوسط ، وعال ، ومفرد .

فالجنس السافل . هو ما فوقه جنس ، ولا شيء من لأحاس تحته ، كالحيوان . فإن فوقه الجسم النامي لشموله الحيوان والنبات . ولا جنس تحته . وإنما تحته أنواع فقط كالإنسان ، والفرس ، ونحوهما .

والجنس المتوسط هو ما فوقه جنس ، وتحتة جنس ، كالجسم النامي ، فإن فوقه جنس وهو الجسم شموله مع الحيوان والنبات والجماد ، وتحتة جنس وهو الحيوان .

والجنس العالي : هو ما لا جنس فوقه ، وتحتة الأجندس ، كالجوهر مثلاً .

والجنس المفرد : هو الذي لا جنس فوقه ، ولا جنس تحتة ، ولقسمة عقلية ، فليس من الضروري أن يكون له مثال معروف .

وأما مقول في جواب ما هو ؟ بحسب الشركة والخصوصية معاً  
كالإنسان بالنسبة إلى أفرادها ، نحو : زيد ، وعمرو ، وهو النوع .  
ويرسم بأنه : كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في  
جواب ما هو ؟ .

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ، والذي يصلح  
جواباً عن لسؤال بما هو أمران :  
الأول : الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب إذا كان السؤال عن  
حقيقتين مختلفتين .  
والثاني : هو الذي يصلح جواباً عن الواحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته  
كالإنسان .

فإذا قلت : ما هو زيد ؟

صح في الجواب أن تقول : إنسان ؛ لأن الإنسان - أعني الحيوان الناطق - هو تمام  
ماهيته .

وإذا قلت : ما زيد وعمرو ؟

صح في الجواب أيضاً أن تقول : لإنسان ؛ لأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهما .  
إذ لا تمايز بين أفراد الإنسان إلا بالمشخصات الجزئية .  
فهذا الذي يصلح للجواب عن الواحد والمتعدد عند السؤال بما هو يسمى نوعاً .  
فهو : الكلي الساخر في حقيقة حيزيته ، الذي يقال في جواب ( ما هو ؟ ) عند  
استؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته .

وقد عرفوه بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب

ما هو ؟ .

ولا أضفك بعد البيان السابق تحتاج إلى إيضاح شيء في تعريفه .  
واعلم أن النوع قد يطلق <sup>(١٤)</sup> ويراد به .

الماهية التي يقال عيب ، وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ، سواء كانت  
لأفراد المندوجة تحتها ممتدة في حقيقة أو لا ، ونسب نوعاً إضافياً .

فالإنسان نوع ، لأنه يقال عليه وعلى الفرس جنس في جواب ما هما وهو  
الحيوان ، والحيون نوع أيضاً ، لأنه يقال عليه وعلى الشجر جنس في جواب ما هما  
وهو الجسم النامي ، والجسم لنامي نوع أيضاً ، لأنه يقال عليه وعلى الحجر جنس في  
جواب ما هما وهو الجسم ، وعلى هذا فالتنوع الإضافي ثلاثة أقسام :

نوع لأنواع ، أو النوع اسافل ، وهو ما لا نوع تحته ، وفوقه لأنواع .

والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع ، وتحت نوع .

والنوع العالي ، وهو ما لا نوع فوقه ، وتحت الأنواع .

وعلم قياس ما سبق في الجنس ممكن أن زاد رابع هو النوع لمفرد ، وهو الذي  
لا جنس فوقه ، ولا نوع تحته ، وإن لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة  
العقيدة تحتمله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١٤) فائدة . اعلم أن لفظ نوع مشترك بين معنيين : أحدهما - ويسمى حقيقياً - : ما تقدم  
رسمه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ؟ ، ويسمى حقيقياً ، لأن  
نوعيته بالنظر إلى الحقيقة الواحدة في أفرادها مع قسح النظر عن اندرجه مع لغير تحت  
الجنس .

وثانيهما : النوع الإضافي وهو ما سيذكره الشيخ رحمه الله .



وأما غير مقول في جواب ما هو ، بل مقول في جواب : أي شيء هو في ذاته ، وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس . كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل ، ويرسم بأنه : كلي يقال على الشيء في جواب : أي شيء هو في ذاته <sup>(١٥)</sup> ؟ .

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذاتي ؛ لأن الداخل في ماهية الشيء إما أن يكون تمام الماهية التي لا تمايز إلا بالمشخصات الجزئية أو لا يكون كذلك . فالأول : هو النوع .

والثاني : وهو ما لا يكون تمام لماهية ؛ فهو إما أن يكون تمام المشترك بينها ، وبين ماهية أخرى تخالفها .

(١٥) فتدة . اعلم أن لسائل بـ ( أي ) لا يطلب بها تمام المشترك بين ماهية وشيء آخر ، وإنما يطلب بها يميز الماهية عما يشاركها فيما يضاف إليه لفظ أي . فإذا قيل : الإنسان أي حيوان هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الحيوان ، وإن قيل : الإنسان أي شيء هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الشيئية . واعلم أيضاً أن السؤال بأي على ثلاثة أضرب :

١ - أحدها : أن لا يضاف شيء على قولنا : أي شيء هو ؟  
٢ - ثانيها : أن يراد قولنا : في حقيقته .  
٣ - ثالثها : أن يراد قولنا : في صرضه .

فإن كان الأول كان الجواب : ما يميز استئول عنه مطلقاً فصلاً قريباً أو بعيداً أو خاصة . وإن كان الثاني كان المصل وحده جواباً ، ولا يجاب عنه بالخواص لأنها تفيد التمييز العرضي لا الذاتي .

وإن كان الثالث كان الجواب عنه بالخاصة وحدها ، ولا يجاب عنه بالفصول لأنها تفيد التمييز الذاتي لا العرضي .

أولا يكون .

فالأول هو الجنس ، والثاني هو الفصل .

وهو إذا لم يكن الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك ، فتم أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه امتياز الماهية عن غيرها وهو المطلوب .

وقد علمت مما سبق أن الذاتي الذي يقال في جواب ما هو إنما هو الجنس والنوع فقط . أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات لمصلحة الحقيقة ، وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة حقيقة .

فما يكون ذاتياً - ولا يصلح للجواب عن السؤال عما هو لا في حال الاتفاق ، ولا في حال الاختلاف - يجب أن يقال في جواب : أي شيء هو في ذاته ؟ ، لأنه الجزء لذاتي المميز ، وقد سبق لك أن ( أي شيء هو ) يسأل بها عن المميزات .

فالفصل إذن هو : الكلي الداخل في الماهية الذي يميزها عما يشاركها في جنسها ، كالصاق بالنسبة إلى الإنسان ، فإن الإنسان مركب من حريثين هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الإنسان والفرس والحصان وبقية أنواع الحيوان ، ولناطق هو الجزء الثاني الذي يميزه عن جميع ما يشاركه في هذا الجنس .

وقد عرفوه بأنه : الكلي الذي يقال على شيء في جواب : أي شيء هو في ذاته ؟ .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب ، وبعيد .

فالقريب : هو الذي يميز الشيء عن جميع ما يشاركه في جنسه القريب ، كناطق بالنسبة إلى الإنسان ، فهو فصل قريب ، لأنه يميز الإنسان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان ، وكالحساس بالنسبة إلى الحيوان فإنه قريب ، لأنه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي .

وابعيد : هو الذي يميز اشياء عن بعض ما يشترك في جنسه البعيد ، كالنامي والحساس بنسبه إلى الإنسان ، فإن لنامي يميزه عن الجماد إلى يشترك في جنسه البعيد الذي هو الجسم ، ولكن لا يميزه عن لشجر والفرس للذين يشركانه أيضاً في هذا الجنس بعيد ، والحساس يميز الإنسان عن الشجر ، ولا يميزه عن الفرس لذي يشاركة في الجسم النامي .

وربما خطر لك أن تقول : إن النوع كالإنسان يميز زيدا عما يشاركة في الحيوان ، وإن الجنس كالحيوان يميزه أيضاً عن بعض ما يشترك في الجسم لنامي ، والجسم النامي يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركة في الجسم المطلق ، فالمنطقة لا يرضون أن يقال واحد من هذه لثلاثة في جواب . أي شيء هو في ذاته ؟ ، كما يقال الفصل .

فأقول لك : آفة العلم النسيان ، لم أقل لك في صدر الكلام : أن يميز اشياء هو الذي يكون المرجع في التمييز إليه ، كما أن المشترك بين الماهيات هو الذي يكون المرجع في الاشتراك إليه ، فالإنسان وإن يميز زيدا عن افرس إلا أن المرجع في التمييز إلى الناطق لا إلى جملة معاه ، والحيوان وإن يميزه أيضاً عن لشجر والحجر إلا أن المرجع في التمييز إلى الحساس لا إلى جملة معاه ، والجسم النامي وإن يميزه عن حجر إلا أن مرجع التمييز إلى النامي وحده لا إلى مجموع الكلمتين .

وما يقال في تمييز الأنواع والأجناس يقال مثله في اشتراك الفصول ، فإن الحساس مشترك بين الإنسان والفرس ، ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده ، بل هو الجسم لنامي ، فالشترك بين الإنسان والفرس هو مجموع معنى احيوان الذي من جملة أجزائه الحساس ، فليس الحساس تمام المشترك ، وإنما هو جزء منه ، ولولا هذه الاعتبارات لتشابهت الأقسام وضاعت فائدة التقسيم فاحتفظ بما يلقي إليك ، ولا تكن من العافيين .

وأما العرضي <sup>(١٦)</sup> : فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية ، وهو العرض  
اللازم ، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق ، وكل واحد منهما إما أن  
يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان ،  
وترسم بأنها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ،  
وإما أن يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة  
والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ، ويرسم بأنه كلي يقال على  
ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً .

### الكلي الخارج عن الماهية :

إن امتنع انفكاكه عنه ، فهو العرض اللازم ، كالزوجية بالنسبة إلى الأربعة ،  
والفردية بالنسبة للخمسة ، فإن الزوجية وافردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ،  
لا يمكن أن يوجد في الخرج ولا في الذهن أربعة ليست زوجاً ، ولا خمسة ليست  
فرداً .

وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية ، فهو العرض المفارق ، كالأكل والشارب ،  
والنائم والمشي والنائم بالنسبة للإنسان ، فإن الأكل وما معه أعراض مفارقة  
لحصولها في بعض الأحيان دون بعض .

وكل واحد من العرض اللازم ولعرض المفارق إن اختص بحقيقة واحدة فهو  
الخاصة ، كالضاحك بالقوة للإنسان ، فإنه عرض لازم للإنسان ، إذ لا يوجد في  
الذهن ولا في الخارج إنسان ليس ضاحكاً بالقوة ، وكالضاحك بالفعل للإنسان ،

(١٦) فائدة : اعلم أن المراد بالعرضي هنا ما يعرض لبدات ، وهو الخارج عن الماهية ،  
وهو مصطلح أهل الميزان ، لا العرض المقابل للجوهر وهو ما لا يقوم بنفسه ، كما هو  
مصطلح أهل الكلام ، وبين التفسيرين عموم من وجه ، كذا حققه بعضهم .

فإن الضحك بالفعل مما يخص بالإنسان ، ويتصف به في بعض الأحيان دون بعض ، وترسم الخاصة بأها كلية ، يقال وتعمل على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً .

وإن كان العرض اللازم والعرض المفارق متحققاً في أكثر من حقيقة واحدة فهو العرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فإن المتنفس يحمل على الإنسان والفرس وعلى غيرها من أنواع الحيوانات ، فهو عرض عام ، ولا يوجد في لاه ولا في الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة . فهو من الأعراض العامة اللازمة ، كالمتنفس بالفعل فإنه عرض عام كما سبق ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يجلس نفسه زمناً ما ، ويرسم العرض العام بأنه كلي يقل على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً .

فهذه جملة أنواع المفاهيم الكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحتها وحملها عليها ، فإذا أنت عرفت نسبة الكلي إلى الأفراد المندرجة تحته ، وتحققت أنه جنس إذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل إذا كان الجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الأفراد التي تحته وبين ماهية أخرى ، وأنه نوع إذا كان تمام ماهية أفرادها التي لا يمتاز واحد منها عن الآخر إلا بأشخصيات الجزئية ، وأنه خاصة إذا كانت الأفراد التي يصدق عليها متفقة الحقيقة ، وكان خارج عن حقيقتها ، وأنه عرض عام إذا كانت أفرادها مختلفة الحقائق وهو خارج عنها .

إذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك إذا رتبها الترتيب الذي يرشدك إليه العلم بما يتصمته الباب الآتي ، والله يعصمك من الزلل ، ويلهمك بصواب في القول والعمل .<sup>٤</sup>

\*\*\*

## القول الشارح (١٧)

(١٧) قد مر لك أن نظر لمصطفى إنما هو في القول الشارح أو في الحجة ، ولكل منهما مقدمات يتوقف عليها ، ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول لشارح شرع يتكلم فيه ، ومعرفة الشيء : هو القول عليه - أي ما يحتم عليه - ليفيد تصويره بكم الحقيقة ، أو امتيازها عن كل ما عداه ، وتصور الحقيقة إنما يكون بأحد لتام ، أما النقص والرسوم في تعريف فتفيد امتيازها عن جميع أغبارها .

تنبيه : اعم أنه لا يجوز أن يكون المعرفة من حيث إنه معرفة نفس الشيء - المعرفة ، بحيث لا يعايرها بوجه من الوجوه ، لأن من حق المعرفة وجوباً أن يعلم قبل شيء . المعرفة ، لأن معرفة المعرفة علة لمعرفة الشيء المعرفة ، ولعلة واجبة تقدم على معلوم بالضرورة ، فلو كان نفسه للزم أن يعلم قبل نفسه وهو محال .

وكذا لا يجوز أن يكون أعم من الشيء المعرفة ، لأن الأعم قاصراً عن إفادة انقصود بالتعريف من التصور بالكنه ، أو التمييز الذي هو أقل مراتب التعريف ، ولا يكون حينئذ مانعاً .

وكذا لا يجوز أن يكون أخص منه ، لأن الأخص أقل وجود في العقل ، فإن وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العم ، وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ، وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخص ، والأخصى غير صالح للتعريف ؛ لأنه لابد أن يكون المعرفة أجلى من المعرفة . وكذا الحل في الأعم والأخص من وجه ، <sup>١</sup>

وكذا لا يجوز أن يكون مبيهاً ، لأن الأسم والأخص إذا لم يصلحاً للتعريف مع قرأها إلى شيء ، فالمبين لا يصلح بالطريق لأولى ، لأنه غالة في العدد عنه .

أي : القول الذي يشرح الماهية ويوضحها ، فإذا كنت تجهل معنى الإنسان وطبعت علم معناه ، فاقول الذي يشرحه لك ويوضحه هو قولنا الحيوان الناطق مثلاً .  
وكي يتمكن الإنسان من شرح الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجزائها وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولاً شروحاً لماهية بقي يطلبا .

وطريق ذلك أن يبحث أولاً عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من الماهيات الأخرى .

ثم يضم إليه ما يختص بها ولا يوجد في غيرها لتمييز عنده التميز الذي يطلبه ولا تتببس بسواها .

فما لم تتميز الماهية في تعريف عن كل ما سواها لا تكون معروفة بالمعنى الذي تطمئن إليه القلوب ، فتارة يكون ذلك المميز ذاتياً<sup>(١٨)</sup> ، كالفصل القريب ، وتارة يكون عرضياً ، كالحاسة . وبهذا الاعتبار تتنوع المعارف كما ستعرفه .

وحيث تقرر أن المعرفة لا يجوز أن يكون نفس المعارف ولا أهم منه ولا أحص ولا مبدا ، تعين أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص ، أي يكون بحالة متى صدق المعرفة صدق الشيء المعرفة ، ومتى صدق الشيء المعرفة صدق هو .

(١٨) فالمراد بالذاتي هنا ، ما لا يمكن تصور الماهية بدونه ، والعرضي بخلافه .



الحد<sup>(١٦)</sup> : قول دال على ماهية الشيء ، وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريين ، كالحیوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحد التام . والحد الناقص ، وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان .

إذا جهت شيئاً وطبعت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته ، ولا شك أن القول الذي يدل على تمام ماهية لشيء يزم أن يكون مؤلفاً من جزئين . الأول . تمام المشترك بينها وبين ما عداها من الماهيات الأخرى ، وهو الجنس القريب ، كالحیوان في تعريف إنسان ، فإنه تمام مشترك بينه وبين (الحجر) والشجر والفرس .

ولو جئت مكانه بالجسم لنقص منه النامي الذي يشترك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذي يتشارك فيه الفرس ،

أو لو جئت مكانه بالجسم النامي لنقص منه الحساس الذي يشترك فيه الفرس . الثاني : المميز : الذاتي الذي يميزه عن جميع ما عداه ، وهو الفصل القريب ، كالناطق في تعريف الإنسان ، فإن الفصل البعيد لا يحصل به التمييز المطلوب . فالذي يدل على ماهية شيء دلالة تامة لا نقص فيها يسمى حداً ، ويتركب من جنس الشيء وفصله القريين ، ويخص باسم الحد التام . - فإن نقص من أجزاء الماهية شيء ، وكان المميزها عن جميع ما عداها ذاتياً سمي حداً ناقصاً .

فقدار كون المعرف حداً أن يكون المميز عن جميع الأغيار ذاتياً .

(١٦) سمي حداً ؛ لمعه دخول الغير فيه ، وبأنه ؛ لاشتماله على جميع الداياب ، فالحد ما كان بمحضلة الذاتيات .

فالعقل القريب إذا لم يكن معه اجنس اقريب حد ناقص ، كاجسم اناطق ،  
والنمي اناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشي الناطق ، والضاحك اناطق ،  
والناطق وحده في تعريف الإنسان ، كل ذلك حد ناقص ؛ لأن اناطق واضاحك  
وامشي وإن دل على الحيوان ، وكذلك لحساس وإن دل على الجسم للنمي ،  
وكذلك النمي وإن دل على الجسم بطريق الالتزام ، فإن دلالة الالتزام على أجزاء  
المعرف لا عبرة بها في التعاريف التي يقصد منها شرح المذاهب وتحصن أحكامها  
المجهولة .

والرسم التام ، وهو : الذي يتركب من جنس الشيء القريب ،  
وخواصه اللازمة له ، كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان .  
والرسم الناقص ، وهو : الذي يتركب من عرضيات تختص بجملة  
بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ،  
عريض الأظفار ، يادي البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع .

قد أسلفت لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملاً على ما يميزها عن جميع  
ما عداها ، وأن لتمييز إما ذاتي وإما عرضي ، وأنه متى كان المميز ذاتياً فالمعرف  
حد تام إن شتمل على جميع أجزاء الماهية التي يشاركه فيها غيره ، وناقص إن فقد  
منها شيئاً .

أما إذا كان المميز في المعرفة عرضياً فالأجدر به أن يسمى رسماً ؛ لأن رسم  
الدار أثرها وعلامتها ، والأعرص كالآثار المعروضات ، فإن اشتمل التعريف على  
تدم المشترك بين الماهية وبين جميع ما عداها - وهو الجنس القريب - ، وكان مميزه

عن جميع الأغيار عرضياً فهو رسم تام ، كالحیوان الضاحك في تعريف الإنسان ، فإن حیوان حسه لهرب واضاحك خاصته التي لا توجد في غيره ، وإن لم يشتمل على الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الناقص ما كان مميز الماهية فيه عن كل ما عداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم النامي الضاحك ، والجسم لضاحك ، والنامي الضاحك ، والحساس الضاحك ، بل واضاحك وحده ، والأعراض التي يختص مجموعها - لا كل واحد منها - بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف لإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأضفار ، يادي الشرة ، مستقيم القامة ، صحاك بالصبع ، فإن ما عدا الأخير منها لا يختص واحد منها بالإنسان . ولكن مجموع تلك العوارض لا يوجد في غيره .

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ، وعرفت قانون التحليل والتركيب في أجزائها ولوازمها ، فإذا عرض لك مجهول تصوري ، وطبت معرفته فاسلك طريق معرفته من هذه السبل توفق إلى الصواب بإذن الله تعالى .

واحذر أن تشبه عيك العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالأجناس ، فتضع العرض العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل القريب ، والله يتولى هداك ويلهمك لرشاد .

وإلى هنا وقف القلم عن الكلام في القسم الأول من اسنطق وهو مباحث لتصورات ، وسنشرع بعون الله وتوفيقه في القسم الثاني منه وهو مباح التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

القضايا<sup>(٢١)</sup>

القضية : قول<sup>(٢٢)</sup> يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب .

أسلفنا لك أن المركب :

- ناقص : كغلام زيد .

- تمام إنشائي : كطالع درسك ، ولا نهمل في الطب .

- وخبري<sup>(٢٣)</sup> : كفهمت المسألة ، والحياء من الإيمان .

ويسمى المركب التام الخبري : خبراً ، وقضية .

فالقضية : هي المركب تام ، الذي يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه ، أو كاذب<sup>(٢٤)</sup> .

(٢٠) هذا شروع في التصديقات بعد الفراغ من التصورات ، مبتدئاً منه بما تألف منه الحجة وهي القضايا ، ثم تقسامها من سلبية وشرطية ، ومن متصلة ومفصلة إلى غير ذلك ، ثم ما يتعلق بها كالتناقض والعكس وغيرهما .

(٢١) اعلم أن القوم في أصل اللغة بمعنى اللفظ مهما كان أو موضوعاً ، ثم خص في العرف عدم اللفظ الموضوع مفرداً كان أو مركباً . ثم خص في عرف هذا الفن : بالمركب التام ، سواء كان مركباً معقولاً أو ملفوظاً ، فيشمل : القضية الملقوطة ، والقضية الملقولة - لذهنية - ، إذ هي محط بحث المنطقي .

(٢٢) أي : تام خبري .

(٢٣) اعلم أن هذا التعريف للقضية تعريف بالرسم التام :

فقوله : ( المركب التام ) جس قريب ، لأن مركب التام أهم من أن يحمل الصدق أو الكذب أو لا يحتمل ، وهو : إما إنشائي ، وإما إخباري .

كما تقول : صالحتُ الدرس ، فهذا :

- مركب ، لأنه قد قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه .
- وتام ، لأنه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها .
- ويصح أن يقال لك : صدقت فيه ، إذا كنت في الواقع صالحت درسا ، وأن يقال لك : كذبت فيه ، إذا كنت في الواقع لم تطالعه .
- وكما تقول : الشمس طالعة ، فهذا مركب ، وتام ، ويصح أن يقال لقائله : صدقت ، إذا قال هذا القول نهائيا ، وأن يقال له : كذبت ، إذا قال ذلك يلا .

### الفرق بين الخبر والإنشاء

فالفرق بين الخبر والإنشاء : أن الإنشاء لا يصح أن يقال لقائله : صدقت ، ولا كذبت ، كمن قال لك : اقرأ هذا الكتاب ، ولا تشتغل بما لا يعينك ، فإن الأمر والنهي لا يدلان على وقوع شيء ، حتى يقبل التصديق والتكذيب ، بخلاف الخبر الدال على ذلك .

فإن قلت : إن نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله : صدقت ، كقول الله تعالى : (( إن الدين عند الله الإسلام )) ، وكقوله ﷺ (( إني الأعمال بالنيات )) ، إلى آخر ما ورد في الكتاب وسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار البديعية الصديق كالسما فوقنا ، والأرض تحتنا .

و (بقي التعريف) خاصة ، يخرجها الإنشاء ؛ لأن لوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به .

واعلم أيضا أنه خرج بتفصيل المركب بالتام : المركبات غير التامة ، ولكن تنبه : المراد بالمركبات التامة التي تحتاج إليها في مباحث الحجة والاستدلال هي المركبات التامة الحصرية ، خرج بهذا القيد الأخير : المركبات التامة الإنشائية ، فلا تقع مقدمات في الحجة .

وإما نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله : كذبت ، كالأخبار المعروف  
كذبها بالبداهة نحو الأربعة نصف الواحد ،  
فكيف تقولون . إن الخبر هو ما يصح أن يقال لقائله . إنه صادق فيه أو  
كاذب ؟

قست : أراك لم تحسن فهم ما قدمته لك ، ألم أقل لك : إن الإنشاء هو ما لا  
يقبل الصديق ولا الكذيب ، والخبر بخلافه ، فمتى صح أن تقول . لقائل صدقت  
، فلتقول خبر وقضية ، ومتى صح أن تقول له . كذبت ، فلتقول خبر وقضية أيضاً ،  
وهذا هو المصابق لما عرّفها به الشيخ الرئيس في النجاة ، حيث قال : والقضية  
والخبر . هو كلّ قول فيه نسبة بين شيئين بحمد . يتبعه حكم صدق أو كذب . انتهى

ولا يلزم أن يكون القول الواحد بعينه محتملاً لمصدق والكذب ، وإن كان  
المتأخرون من المنطقة ذهبوا إلى هذا ، وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قد فيه ،  
فقالوا : المراد أنه محتمل لصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن قائله مثلاً ،  
وأنت إذا أنصفت وجدانك أيقنت بأنه لا دعي إلى هذا التأويل ، والله أعلم  
بصواب .

وهي :

- إما حملية ، كقولنا : زيد كاتب .

- وإما شرطية متصلة ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

- وإما شرطية متفصلة ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً .

والجزء الأول من الخلية يسمى : موضوعاً ، والثاني : محمولاً .

والجزء الأول من الشرطية : يسمى : مقدّماً ، والثاني : تالياً .

أسلفنا لك أن القضية هي : المركب لتام ، الذي يصح أن يقال نقائله إنه صادق فيه أو كاذب .

وكل مركب تم خبري لابد أن يكون بين جزئيه نسبة تربط أحدهما بالآخر ارتباطاً يجعلهما كالشيء لواحد ، نحو : زيد كاتب ، فزيد وكاتب هما الجزآن اللذان تألف منهما هذا المركب وبين هذين الجزئين نسبة ربطت أحدهم بالآخر حتى أديا معنى واحداً ، وهو ثبوت الكتابة لزيد .

فهذه النسبة الرابطة بين الجزئين :

- إن كانت تفيد اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو الآخر ، أو ليس هو لآخر ، فالنسبة حملية <sup>(٢٤)</sup> .

<sup>(٢٤)</sup> فمعنى النسبة في القضية الخمية : اتحاد طرفين ، وثبوت الثاني للأول ، أو نفي لاتحاد وثبوت ، ففي القضية الخلية يوجد اتحاد بين الموضوع والمحمول نحو قول ( زيد قائم ) فإن مصداق زيد ومصداق القائم شيء واحد .

ويقال للركب : قضية حمية ، فهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع . و  
بسلب ثبوت له ، كما في المثال اسابق .

فإن النسبة التي بين ( زيد وكاتب ) تفيد : أن ( زيداً هو الكاتب ) ، وأتبعها التحد  
بحيث صار أحدهم هو لآخر ، ويسمى جزؤها الأول - وهو المسند إليه - : موضوعاً  
، ويسمى جزؤها الثاني - وهو المسند - : محمولاً .

- وإن كانت تلك النسبة الرابطة لا تفيد اتحاد الجزئين ، ولكنها تفيد أن وجود  
أحد الجزئين بالنسبة للآخر كالشرط الذي يتوقف على وجوده وجود المشرط ، أو  
تفيد نفي ذلك ، فهي شرطية اتصالية ، ويقال للقضية : شرطية متصلة .

كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإن النسبة التي بين قولنا :  
الشمس طالعة ، وبين قولنا : النهار موجود لا تفيد أن أحدهم هي الأخرى ،  
ولكنها تفيد أن وقوع الأول يلزم وقوع الثانية . وأنه كالشرط له ، فهي التي حكم  
فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى .

- وإن كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر ، أه رفع التنافر بين جزئها فهي  
شرطية انفصالية ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجاً ، وإما أن يكون العدد فرداً .

فإن النسبة الرابطة التي بين قولنا : ( اعدد زوج ) ، وبين قولنا : ( العدد فرد  
( تفيد التنافر والعناد بين طرفين ، وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون العدد  
زوجاً وفرداً معاً ، ولا يرتفعان فيكون لا زوجاً ولا فرداً ، فهي التي حكم فيها  
بالتنافي بين طرفيها ، أو بسلب ذلك التنافي <sup>(٢٥)</sup> .

<sup>٢٥</sup> فائدة في القضية الشرطية ليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحالية ؛ لأنه لا اتحاد  
بين القضايا ، بل هي إما نسبة الاتصال واتصاحب والتعليق . أي : تعليق الثاني على  
الأول - ، أو نفي ذلك ، وإما نسبة الانفصال والتباين والتعاند ، أو نفي ذلك .



- والجزء الأول من الشرطية - متصلة كانت أو مفصلة - يسمى مقدماً ، وهو في متصلة ما يسميه النحاة شرطاً .

- والجزء الثاني من الشرطية مطلقاً يسمى تالياً ، وهو في متصلة ما يسميه النحاة جواباً وجزاء .

وستتضح لك الحيات والمتصلات والمنفصلات في الفصول الآتية إن شاء الله .

والقضية إما موجبة ، كقولنا : زيد كاتب ، وإما سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب .

القضية مطلقاً - محلية كانت ، أو شرطية متصلة ، أو شرطية مفصلة - تنقسم إلى : موجبة ، وسالبة<sup>(٢٦)</sup> .

### أما المحلية :

- فإن كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي : موجبة ، كقولنا : زيد كاتب ، وفهمت المسألة ، وعبد الله قوله الحق ، فهذه كلها قد يحكم فيها بثبوت لمحمول للموضوع ، فهي موجبة .

- وإن كان الحكم فيها بسبب ثبوت المحمول للموضوع ، فهي سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكاذب لا خير فيه ، فهذه كلها قد حكم فيها بسبب ثبوت المحمول للموضوع ، فهي سالبة .

### وأما الشرطية المتصلة :

- فإن كان الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى ، فهي متصلة موجبة ، كقولنا : إن نجح الطالب في الامتحان استحق المكافأة ، وإن أصدحت ما بينك وبين الله أصلح الله ما بينك وبين الناس ، وإن تؤمنوا ونشقوا فكم أحر عظيم ، فهذه كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها وهي التالي ، على تقدير صدق المقدم وتحققه ، بمعنى أنه إذا وجد المقدم وجد التالي ، فهي متصلة موجبة .

(٢٦) هذا تقسيم لمحلية لأمر عرض ، وهو إيقاع النسبة الحكيم التي هي مدلول الربطة وانتزاعها ، لا بحسب الذات .

• وإن كان الحكم فيها بسبب تحقق الثاني على تقدير تحقق المقدم فهي سالبة ، يعني أن الاتصال بين المقدم والثاني منفي .

كقولنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موحود ، أي أنه لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل .

### وأما الشرطية المنفصلة :

• فإن كان الحكم فيها بالتدني بين طرفيها ، فهي منفصلة موجبة .

كقولنا : إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً .

وكقولنا : إما أن تنفرغ لطلب لعلم مع تقوى الله ، وإما أن يمصرف إلى بلدك ، ففي الأول قد حكما بالتدني بين زوجية العدد وفرديته ، وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والاعتصاف إلى البلد فهي موجبة .

• وإن كان الحكم فيها بسلب ذلك التدني بين طرفين فهي سالبة .

كقولنا : ليس إما أن يكون العدد زوجاً ، وإما أن يكون رباعاً ، فإنه حكم فيها بسبب اتئاني بين الأربعة والزوجية .

وكقولنا : ليس إما أن تكون فقيهاً ، أو منطقياً ، فإنه قد حكم فيها بسبب اتئاني بين كونك فقيهاً ، ومنطقياً .

وكل واحدة منها : إما مخصوصة كما ذكرنا .  
 - وإما كلية مسورة ، كقولنا : كل إنسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان  
 بكاتب .  
 وإما جزئية مسورة ، كقولنا : بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان  
 ليس بكاتب .

القضية اخلية - موجبة كانت أو سالبة - تنقسم إلى أربعة أقسام : لأن موضوعها  
 إما : كلي ، أو جزئي <sup>(٢٧)</sup> .

- فإن كان موضوعها جزئياً : فهي مخصوصة وشخصية <sup>(٢٨)</sup> ، كقولنا : صام زيد ،  
 وزيد صائم في الموجبة ، وما كذبت ، وما أنا بكاذب في السالبة .

- وإن كان موضوعها كلياً :

- فإن كان الحكم فيها على كل فرد من أفرادها صريحاً : فهي كلية مسورة <sup>(٢٩)</sup> ،  
 وسورها في الموجبة : ( كل ، وجميع ، ونحوهما ) ، وفي السالبة : ( لا شيء ، ونحوها ) .  
 كقولنا : ( كل نفس بما كسبت رهينة ) ، و ( كل من سخطها فان ) في الموجبة .  
 و ( لا شيء من الإنسان بحجر ) ، و ( لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ) في  
 سالبة .

(٢٧) هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع .

(٢٨) سميت القضية مخصوصة ؛ لكون موضوعها لا يحتمل الاشتراك ، وسميت شخصية ؛  
 لكونه شخصاً معيناً .

(٢٩) سميت مسورة ، لاشتقاقها على السور ، وسمى عند المنصفين ( لفظ الدال على كنية  
 الموضوع ) سوراً ، لإحاطته بالأفراد إحاطة سور البلد بها .

- وإن كان الحكم فيها على بعض الأفراد صريحاً : فهي حزئية مسورة ، وسورها في الموجبة . ( بعض ، ونحوها ) ، وفي السالبة : ( ليس كل ، وليس بعض ، وبعض ليس ) .

كقولنا : ( بعض الطلاب يحفظ ألفية بن مالك ) ، و ( بعض الطلاب يدرس المنطق ) في الموجبة ، و ( بعض الطلاب لا يحفظ الألفية ) ، و ( وبعض الطلاب لا يدرس المنطق ) في السالبة .

- وإما أن لا يكون كذلك ، وتسمى : مهمة ، كقولنا : الإنسان كاتب ، والإنسان ليس بكاتب .

- وإن لم يصرح بالحكم فيها على الكل ، ولا على البعض ، فهي مهمة . كقولنا : ( عالم قرش يملأ طباق الأرض عماً ) ، و ( رب الدار أدري بما فيها ) في الموجبة . و ( لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ) ، و ( ليس الكريم على القبا بحرم ) في سالبة .

- ولشرعية - متصلة كانت أو منفصلة - موجبة أو سالبة - كالحكمة تنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة ؛ لأن الحكم بالاتصال والانفصال :

- إن كان في زمان معين ، وفي حالة مخصوصة فهي شخصية ومخصوصة . كقولنا : ( إن جئتني الآن أكرمك ) ، و ( أنت الآن إما متوصىء وإما غير متوصىء ) في الموجبة متصلة أو منفصلة . و ( ليس إن زرتني لآء أهيتك ) ، و ( ليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون في المسجد ) في السالبة .

- وإن كان في جميع الأزمان ولأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهي كلية ، وسورها في المتصلة الموجبة . ( كلما ، ومى ، ومهما ، ونحوها ) ، وفي المنفصلة الموجبة : ( دائماً ) ، وفي سالبتيهما : ( ليس البتة ) .

كقولنا : ( كلها نُوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ) ، و ( دائماً إما أن تكون لشمس صالعة ، وإما أن يكون الليل موجوداً ) في الموجبة .  
و ( ليس البتة إن كان هذا الشخص حيوناً فهو حراً ) ، و ( ليس البتة إما أن يكون هذا الكتاب شرح إيساغوجي أو في علم المنطق ) في السالبة .

- وإن كان في بعض الأزمان ولأحوال فهي حرة ، وسورها في الموجبة -  
متصلة كانت أو منفصلة - . ( قد يكون ) ، وفي سالبتيها : ( قد لا يكون ) ، وفي  
لمتصلة خاصة : ( ليس كلها ، وليس متى ، ونحوهما ) ، وفي المنفصلة : ( ليس  
دائماً ) .

كقولنا ، ( قد يكون إذ كنت من الطلاب أمرت بتقني المنطق ) ، و ( قد  
يكون إما أن يكون فرص الرجل في لركة الربع ربما أن يكون فرضه النصف ) في  
الموجبة .

و ( قد لا يكون إذا كنت من اطلاب أمرت بتقني المنطق ) ، و ( قد لا  
يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربع ، وإما أن يكون فرضه النصف )  
في السالبة .

- وإن أهمل الحكم عن بيان شخصيه الأزمان والأحوال ، وكلتيها وجزئيتها فهي  
مهملة .

نحو : ( وإن عاقبت فعاقبوا بمنش ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين ) ،  
و ( إما أن تكون الصلاة جهرية ، وإما أن تكون سرية ) في الموجبة .  
و ( ليس إن كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة ) ، و ( ليس إما أن تكون  
صلاتك ذات ركوع ، وإما أن تكون ذات سجود ) في السالبة .

### والمتصلة :

- إما لزومية ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهر موجود .
- وإما اتفاقية ، كقولك : إن كان الإنسان ناطقا فالخمار ناهق .

قد علمت : أن اشترطية المتصلة هي التي حكم فيها صدق قضية - وهي التالي - إن كانت موحدة ، أو لا صدقها إن كانت سالبة ، على تقدير صدق قضية أخرى - وهي المقدم - .

- فهذه المتصلة إن كان بين مقدمها وتاليها علاقة ورابطة <sup>(٢)</sup> توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم ، فهي لزومية <sup>(٣)</sup> .

٣٠) فالعلاقة هي الأمر الذي بسببه يستلزم من المقدم التالي ، وهي أنواع : أن يكون انقـدم علة في لتالي ، وأن يكون مقدم معلولا لتالي ، وأن يكون المقدم والتالي معلولين لأمر ثالث ، وأن يكون بينهما علاقة التضايـف . اهـ

٢١) وهي : ما حكم فيها بتبعه التالي للمقدم بإيجاب أو سلباً بلا انفكاك ، بأن كان بينهما علاقة توجب ذلك .

كأن يكون المقدم علة عقلية في التالي نحو : كلها كان إنسانا كان حيوانا ، أو سلبا عادية نحو : مهما وصفت نار على الورق انحرق ، أو شرعب نحو : كلها زالت الشمس عن كبد السماء وجب الظهر .

أو يكون مقدم معلولا للتالي ، نحو : إذا حصل الخسوف للقمر كانت الأرض مـتـروكة بين الشمس والقمر .

أو هما معا معلولين لعدة واحدة ، نحو : متى وجد النهار أضاء العلم ، حيث علمتا طلوع الشمس .

كقولنا : إن كانت لشمس طالعة فانبهار موجود ، فإن بين طلوع شمس  
ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وهي العبة ، لأن المقدم  
علة للتالي ، ومتى وجدت العلة وجد المعلول .

وكقولنا : إن كان هذا الشراب نحرّاً فهو حرام ، فإن كونه نحرّاً علة للحرمة .

- وإن لم يكن بين مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ،  
ولكن اتفق أنهما متوافقان في الصدق ، فهي اتفاقية .

كقولنا : إن كان الإنسان ناصقاً فالجمار ناهق ، فإنه لا علاقة بين نطقية الإنسان  
وناهقية الجمار ، ولكن اتفق أن الإنسان ناصق وأن الجمار ناهق .

وكقولنا : إن كنت من بيت الخلافة فأنا من بيت النبوة ، وكقولك : إن كنت  
نحرّاً فأنا صائب علم ، وإن كنت مشغلاً بعلوم الدنيا فأنا مشغول بعلوم الدين ،  
فهذه لا تلازم بينها وإنما هي من قبيل الاتفاق فقط .



### والمفصلة (٣٢) :

- إما حقيقية ، كقولنا العدد إما زوج وإما فرد ، وهي مانعة الجمع والخلو معاً .

- وإما مانعة الجمع فقط ، كقولنا : هذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً .

- وإما مانعة انخلو فقط ، كقولنا : زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا

يغرق .

قد علمت :

أن الشرطية المفصلة : هي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها إن كانت موجبة ، أو يسلب ذلك التنافي إن كانت سالبة .

- فهذه المفصلة :

١ إن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً ، فهي الحقيقية .

والمراد بتنافي طرفيها صدقاً : أن لا يحتمل في الصدق والتحقيق .

ويتفهما كذباً : أن لا يرتفعا معاً .

( ٣٢ ) علم أن الشرطية المنفصلة تنقسم باعتبار طبيعة التنافي بين طرفيها إلى : عنادية : وانفاقية .

- أما العنادية فهي التي يكون بين طرفيها تناقض وعناد حقيقي ، وذلك بأن تكون ذات النسبة في كل منهما متعاضدة ذات النسبة في الآخر .

مثل : العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً .

- وأما الانفاقية فهي التي لا يكون لتنافي بين طرفيها حقيقة ذاتية ، وإنما يتحقق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذتهما .

مثل : هذا الكتاب إما أن يكون في علم المنطق ، وإما أن يكون مموثقاً لحالده . إذا انفق أن خالده لا يملك كتاباً في علم المنطق ، واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في علم المنطق .

فقولك : ( إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً ) ، مفصله حقيقية ، لأن قولك . ( هذا العدد زوج ، وهذا العدد فرد ) لا يمكن صدقهما عن شيء واحد ، بحيث يكون زوجاً وفرداً معاً ، ولا يمكن ارتصاصهما عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير فرد معاً ، فهي ممانعة جمع وممانعة حلو معاً .

وتتركب من : ( الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه ) :

- فالمركبة من الشيء ونقيضه ، كقولنا : ( إما أن يكون هذا الشيء إنساناً ، وإما أن لا يكون إنساناً ) ، وكقولنا : ( إما أن يكون هذا الكتاب في علم المنطق ، وإما أن لا يكون في علم المنطق ) ، وكقولنا : ( إما أن تكون طاب علم ، وإما أن لا تكون طاب علم ) .

- والمركبة من الشيء والمساوي لنقيضه ، كالكتاب الأول ، فإن نقيض الزوج . لا زوج ، وهو يساوي الفرد ، وكذلك الفرد نقيضه : لا فرد ، وهو يساوي الزوج .

٢ - وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً فقط ، فهي ممانعة الجمع .

وتتركب من : ( الشيء والأخص من نقيضه ) .

كقولنا : ( إما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجر ) ، فإن الشيء لا يكون شجرة وحجر معاً ، فهما متنافيان صدقاً ، وقد يرتفعان معاً ، فيكون إنسان مثلاً ، لأن نقيض الشجر : لا شجر ، وهو صادق بالخبر والإنسان مثلاً ، فالشجر أخص من نقيض الشجر الذي هو : لا شجر .

وكقولنا : ( إما أن تكون من المصين ، وإما أن لا تكون ) ، فتشغل بمطبعة دوسك ( فهذان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان ، كما إذا كنت نائماً مثلاً .

٣ - وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذباً فقط - أي : لا يرتفع طرفاها معاً - فهي مانعة الحلو .

وتركب من : ( الشيء والأعم من نقيضه ) كقولنا : ( إما أن تكون هذه المسألة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات )  
فهذه مانعة خلو فقط ، لأن طرفيها لا يرتفعان ؛ إذ لو ارتفعا كانت من التصديقات ، ويست من المنطق ، ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات .

وقد تركبت من : ( الشيء والأعم من نقيضه ) ، فإن نقيض كونها من المنطق : أنها ليست من المنطق ، وكونها ليست من قسم تصديقات أعم من كونها ليست من المنطق ؛ لشموله قسم التصورات .  
وكقولنا : ( إما أن تكون من طلبة العلم الشريف ، وإما أن لا تكون من طلبة اجماع الأزهر ) فهذان لا يرتفعان ، إذ لو ارتفعا لكان من طلبة اجماع الأزهر وليس من طلبة لعم لشريف ، ويجوز اجتماعهما بأن يكون من طلبة العلم في مشيخة الإسكندرية .

وكقول المصنف : ( زيد إما أن يكون في البحر ، وإما أن لا يغرق ) فهذان لا يرتفعان إذ لو ارتفعا غرق وهو في ابر ، ويجوز اجتماعهما إذا كان في البحر ولم يغرق .

وقد تكون المنفصلة ذوات أجزاء ، كقولك : العدد إما زائد ، أو ناقص ، أو مساوٍ .

قد علمت :

- أن المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيتين إحداها تناقض الأخرى ، أو تساوي نقيض الأخرى .

- وأن مانعة الجمع تتركب من قضيتين ، إحداها أخص من نقيض الأخرى .  
- وأن مانعة الخلو تتركب من قضيتين ، إحداها أعم من نقيض الأخرى .

ويبقى أن تعلم الآن :

أن الانفصال الحقيقي كما يصح أن يتركب من طرفين أحدهما نقيض الآخر ، أو مساوي نقيضه ، يصح أن يتركب من جملة أطراف مجموعها يساوي الشيء ونقيضه .

فقولك : ( إما أن يكون الكلي ذاتياً ، وإما أن يكون غير ذاتي ) يعدل قولك : ( إما أن يكون الكلي حنساً ، وإما أن يكون فصلاً ، وإما أن يكون نوعاً ، وإما أن يكون خاصة ، وإما أن يكون عرضاً عاماً )

، لأن الانفصال في القضية لم يقصد أن يكون بين جزئين منها فقط . وإنما أريد أن يكون بين جملة أجزائها ، وجملة أجزائها لا تجتمع في الصدق ولا في الكذب ، فهي إذن حقيقية مؤلفة من شيء والمساوي لنقيضه .

وكقول المصنف : ( العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ )

والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة : أن يكون ما اشتمل عليه العدد من الكسور لتي هي النصف والثالث والربع والخمس والسادس والسبع والثم والتسع ولعشر مساوياً له ، أو أقل منه ، أو أكثر .

فالأربعة عدد ناقص ؛ لأن له نصفاً وربعاً فقط وهي ثلاثة ، والستة عدد مساو ؛ لأن له نصفاً وتلكاً وسدساً وهي ستة ، ولأربعة عشر عدد زائد ؛ لأن له نصفاً وتلكاً وربعاً وسدساً وهي خمسة عشر .

فلزيادة والنقصان والمساواة بعدد الشيء وتقيضه ، فإذا أُلّف بها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية ، وكما يتركب لانفصال الحقيقي من أكثر من جزءين كذلك تتركب مانعة الجمع فقط ، ومانعة الخلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر .

- كما تقول في مانعة الجمع : إما أن يكون هذا الكلي جنساً وربما أن يكون فصلاً ، وإما أن يكون نوعاً .

فمجموع هذه الثلاثة لا يجتمع ، وقد يرتفع إذا كان خاصة أو عرصةً عاماً .

- وكما تقول في مانعة الخلو : إما أن تكون من حملة كتاب الله تعالى ، وإما أن تكون من طلبة العلم الشريف ، وإما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر .

فهذه الثلاثة يجوز اجتماعها صدقاً إذا كان من طلبة مشيخة الإسكندرية ومن حفاظ القرآن الكريم .

ولا يجوز اجتماعها كذباً فإن ارتفاعها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهر ، وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف .

وبالجملة : فالمدار في المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التي تتألف منها انفصلة تناف : إما في الصدق فقط ، أو في الكذب فقط ، أو فيهما معا ، ولا عبرة بعدد القضايا التي تتألف منها هذه المنفصلات .

وإنما اقتصرنا على ذكر القصبتين ؛ لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن تتألف منه قصة مفصصة . والله أعلم بالصواب .

### التناقض (٣٣)

هو : اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صدقة ، والأخرى كاذبة ، كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

أنت تعلم بالبداهة أن الحكم الإيجابي ، كقولك : ( أنا كاتب ) يناقضه الحكم السلبي ، كقولك : ( ما أنا بكاتب ، ولست كاتباً ) .

ولكن ليس كل اختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضاً ، فإن قولك : ( زيد كاتب ، وبكر ليس بكاتب ) لا تناقض بينهما ، وقولك : ( أنا جائع ، أنا لست متوضئاً ) لا تناقض بينهما .

وإنما التناقض : هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي هذا الاختلاف أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة . وأن يكون هذا الاقتضاء راجعاً إلى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب لا إلى شيء آخر .

( ٣٣ ) هذا شروع منه في لوائح لقضايا وأحكامها بعد انزعاع من تعريفاتها وتسميها ، وبدأ بالتناقض وقدمه على العكس : لتوقف بعض براهين العكس عليه .

وعلم أن الحاجة ماسة إلى فهم التقيض في نظر ، فربما لا يدل البرهان على شيء ، وبدل عن إبطال تقيضه ، فيكون كأنه قد دل عليه ، وربما يوضع في مقدمات القياس شيء ولا يعرف وجه دلالاته ما لم يرد إلى تقيضه ، فإذا لم يكن لتقيض معنوماً لم تحصل هذه الفوائد ، وربما يظن أن ذلك طهر وليس كذلك ، فإن التساهل فيه مثار أعلاص في كثير من النظريات .

فقولك : ( زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان ) من قبيل التناقض ، لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالإيجاب والسلب ، مختلفاً يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

بمخلاف قولك : ( زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان ) فهما وإن اختلفتا بالإيجاب والسلب مختلفاً يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، إلا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً إلى ذات الاختلاف ، بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والإنسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد ،

فإيجاب أحدهما إيجاب للآخر ، وسلب أحدهما سلب للآخر ، فقولك : ( زيد إنسان ) يعدل قولك : ( زيد ناطق ) .

وقولك : ( ليس بناطق ) يعدل قولك : ( ليس بإنسان ) ، فمن ههنا جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب .

ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول ، والزمان والمكان ، والإضافة ، والقوة والفعل ، والجزء والكل ، والشرط ، نحو : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

قد عرفت : أن التناقض هو اختلاف قضيتين في الإيجاب والسلب بحيث يقتضي هذا الاختلاف اقتضاء داتياً أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة<sup>(٣١)</sup> .

(٣١) أي : أن القضيتين المتناقضتين لا تكونان معاً صادقتين ، ولا تكونان معاً كاذبتين ، بل إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

وتسمى القضية لأولى الأصل ، والثانية . تنقيض ، فإذا كان التقيض صادقاً كان الأصل كاذباً ، وإذا كان التقيض كاذباً كان الأصل صادقاً .

ولا يتحقق التناقض المعروف بهذا التعريف إلا بعد اتفاق القضيتين :

- في الموضوع ، فلا تناقض بين : ( زيد قائم ، وبكر ليس بقائم ) .
- وفي المحمول ، فلا تناقض بين : ( زيد كاتب ، وزيد ليس بنائم ) .
- وفي الزمان ، فلا تناقض بين : ( زيد نائم ليلاً ، وزيد ليس بنائم نهاراً ) .
- وفي المكان ، فلا تناقض بين : ( زيد موجود في المسجد ، وزيد ليس بموجود في السوق ) .
- وفي الإضافة ، فلا تناقض بين : ( زيد أب لعمر ، وزيد ليس بأب ليكر ) .
- وفي القوة والفعل ، فلا تناقض بين : ( الخمر في المدن مسكر بالقوة ، الخمر في المدن ليس بمسكر بالقس ) .
- وفي الجزء والكل ، فلا تناقض بين : ( زيد قرأ بعض هذا الكتاب ، وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب ) .
- وفي الشرط ، فلا تناقض بين : ( زيد يحل له دخول المسجد إذا كان طاهراً ، وزيد لا يحل له دخول المسجد إذا كان جنباً ) <sup>(٣٥)</sup> .

وذلك لثلاثة عقبة المقررة : التقيضان لا يجتمعان - أي . لا يصدقان معاً - ، ولا يرتفعان - أي : لا يكذبان معاً - .

<sup>(٣٥)</sup> هذه هي الوحدات اثنتان التي ذكرها القدماء في تحقيق التناقض .

وأما عند المتأخرين : فيكفي وحدتان ، وحدة الموضوع ووحدة المحمول ، لاستلزامها البقية ، فالوحدات الباقية مندرجة فيهما ، فوحدة شرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع ، ووحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول .



فإذا اختلفت القضيتان في واحد من هذه المذكورة لم يكن بينهما تناقض .

وليس مرادهم أن الاختلاف في غير هذه الأشياء عفو ، فإنه لا تناقض بين قولك : ( زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم باللغة الأجنبية ) ، ولا بين قولك : ( عندي عشرون رطلاً سمناً ، وليس عندي عشرون رطلاً زيتاً ) . وهكذا ، بل إنما ذكروا هذه الأشياء على سبيل التمثيل فقط .

والمقصود أن تتحقق القضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف في شيء أصلاً إلا في الإيجاب والسلب دون غيرهما ، ما عدا الاختلاف في الكلية والجزئية اللذين ذكرهما المصنف بقوله :

ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية ، فالمتصورتان لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية ، لأن الكليتين قد تكذبان ، كقولك : ( كل إنسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان بكاتب ) ، والجزئيتين قد تصدقان ، كقولنا : ( بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان ليس بكاتب ) .

قد عرفت : أن القضية - حملي كانت ، أو متصلة أو منفصلة - تنقسم إلى : موجبة وسالبة ، وكل واحدة منهما تنقسم إلى : شخصية ، وكلية ، وجزئية ، ومهملة . أما الشخصية : فالتناقض فيها يتحقق بين لقضيتين إذا اختلفتا بالإيجاب والسلب ، واتفقتا فيما عداه .

وعند المحققين - أن الصحيح والمعتبر في تحقيق التناقض - وحدة النسبة الحكيمة - حتى يكون السبب ورداً على النسبة التي ورد عليها الإيجاب - ، فإن وحدة النسبة الحكيمة تستلزم الوحدات الثمانية ، وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة .

- فالموجبة الشخصية تقيضها السالبة الشخصية .

وأما الكلية والجزئية : فالندفص فيهما لا يحقق بين العنيتين على وجه الاطراد ، لا إذا اختلفتا في الإيجاب والسلب ، وفي الكمية أيضاً ، واتفقتا فيما عداهما .

- فالموجبة الكلية إنما تناقضها السالبة الجزئية .

- والسالبة الكلية إنما تناقضها الموجبة الجزئية .

والسر في ذلك : أن الحكم قد يكون ثانياً لبعض الأفراد دون بعض ، فلو جئنا بموجبة كلية ، وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذباً .

ولو جئنا مكانها بسالبة كلية ، وسبب الحكم فيها عن كل لأفراد ، لكان كاذباً أيضاً .

كما وقفنا : ( كل ماء حلو ) فهذا الحكم كاذب ، لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دون بعض ، ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وقفنا : ( لا شيء من الماء يحلو ) لكان كاذباً أيضاً ، لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء ، فالكليات كادت في هذا المثال .

ولكن لو جئنا في نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية ، وقفنا : ( بعض الماء ليس يحلو ) لكان صادقاً ، ولو جئنا في نقيض السالبة الكلية بموجبة جزئية ، وقفنا : ( بعض الماء حلو ) لكان صادقاً .

فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية .

ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية ، هذا هو السر في الكليتين .

وأما السر في الجزئيتين . فهو أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض ، فنصدق الحكم على بعض إيجاباً ، ويصدق سلباً معاً ، فنصدق الجزئتين كما في المثال السابق .

وكما في قولك : ( بعض الطلاب حنفي ، وبعض الطلاب ليس بحنفي ) ، فالجزئيتان صادقتان في هذا المثال .

ولو جئنا في نقيض الموجبة جزئية بسالبة كلية ، وفنا<sup>٢٠</sup> ( لا شيء من اطلاق  
بحنفي ) لكنت كاذبة .

ولو جئنا في نقيض السالبة الجزئية بموجبة كلية ، وقلنا<sup>٢١</sup> ( كل طالب حنفي )  
لكنت كاذبة .

فالتضيقان المحصورتان - أي المسورتان - لا يتحقق تناقض بينهما مطرداً إلا إذا  
اختلفتا في الكمية - أي . لكليهما والجزئية - ، مع اختلافهما في الإيجاب والسلب ،  
وافقت فيما عدا ذلك .

بقيت المهملة ، وحكمها حكم الجزئية ؛ لأنها في قوتها .

فإن كانت موجبة كان نقيضها السالبة الكلية .

وإن كانت سالبة كان نقيضها الموجبة لكلية<sup>(٣٦)</sup> .

وما قيل في الخليات يقال مثله في لشرحيات<sup>(٣٧)</sup> ، فلا تطيل بذكره على أنه لا  
يناسب المبتدئين في هذا الفن ، والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

<sup>(٣٦)</sup> فائدة : اعلم أن نقيض المهملة موجبة أو سالبة يحصل :

- بكلية مخالفة لما في الكيف عند جهور المنطقين ضرورة أنه في قوة الجزئية .

- ومهملة مخالفة ما في الكيف عند صاحب السلم كما أشار إليه في نصه :

فإن تكن شخصية أو مهمة فننقضها بالكيف أن تبدل

فإنسان حيوان : نقيضها عند الجمهور : لا شيء من لإنسان بحيوان .

/ : ونقيضها عند صاحب السلم : الإنسان ليس بحيوان .

<sup>(٣٧)</sup> نعم فالشرطيات يتفق مع الخليات في التناقض وفي شروطه ، فيشترط فيها ما يشترط

في الخليات<sup>(٣٨)</sup> والمراد بوحدة النسبة فيه : وحدة اللزوم أو العناد .

## العكس

هو أن يصير الموضوع محمولاً ، والمحمول موضوعاً<sup>(٣٨)</sup> ، مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديق بحاله .

العكس المعروف عند المناطقة بالعكس المستوي<sup>(٣٩)</sup> هو أن تجعل موضوع القضية محمولاً ها ، وتجعل محمولها موضوعاً فيها ، وإذا كانت موجبة أقيمتها على الإيجاب ، وإن كانت سالبة أقيمتها على السلب . ولا يسمى هذا عكس للقضية إلا إذا كان واجب الصدق متى كان الأصل - وهو القضية المعكوسة مصادقاً<sup>(٤٠)</sup> .

(٣٨) علم - وفقني الله وإياك - أن عبارت المصنف ليست قاصرة على القضية الخلية ، لأنه رُد بالنصوص . هو ، أو ما يقوم مقامه في الشرطية - وهو المقدم - ، والمحمول : هو ، أو ما يقوم مقامه في الشرطية . هـ

(٣٩) سمي بالمستوي ، حصول المساواة فيه بين القضية وعكسها في الصدق وفي كيفية .

(٤٠) حاصل الكلام : أن العكس إنما يحصل بشروط ثلاثة :

- ١ - تبديل الطرفين - صري القضية . أي - تبديل الموضوع بالمحمول هذا في عكس الخليات ، أما في عكس الشرطيات فيحصل المقدم بدل التالي ، والتالي بدل المقدم .
- ٢ - بقاء الصدق ، والمراد ببقاء الصدق : أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ، لا أن العكس والأصل يكونان صادقين في الواقع ،
- واعلم أنهم اشتراطوا بقاء لصدق ، لأن العكس لازم خاص من لزوم الأصل ، ويستحيل أن يكون الملزوم صادفاً ولازم كاذباً .
- ولم يمتروا بقاء الكذب ؛ لأنه لا ينزم من كذب الملزوم كذب اللازم .

مثلاً . ( بعض الحر أسود ) فهذه القضية إذا أردنا عكسها يجب أن تجعل  
لأسود موضوعاً ولحر محولاً ، ونقول هكذا : ( بعض الأسود حر ) .

فإذا فرضنا <sup>(١٠)</sup> الأصل صادقاً ، وجب أن يكون العكس كذلك ، لأن لأسود  
والحر يصدقن على ذات واحدة ، فتنى صح أن نقول . ( بعض الحر أسود ) ،  
وجب أن يصح قولنا : ( بعض الأسود حر ) .

وقد وقع في بعض نسخ المتن تحريف بزيادة كلمة : ( والتكذيب ) . هكذا : ( مع  
بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديق والتكذيب بحاله ) وهو خطأ <sup>(١١)</sup> ، فإن  
الأصل إذا كان كاذباً لم يلزم أن يكون العكس كاذباً أيضاً .

فإن العكس لازم للقضية ، ومتى صدق المزوم صدق لازمه .  
وإن كان إذا كذب المزوم وهو الأصل ، لم يلزم كذب اللازم وهو العكس ، كما  
إذا قلت : ( كل حيوان إنسان ) فهذا كاذب . ولو عكسته فقلت : ( بعض  
الإنسان حيوان ) لم يكن كاذباً مثله .

٢ - بقاء ما وقع فيها من لإيجاب أو السلب ، أي : أن لأصل لو كان موجباً كان  
العكس أيضاً موجباً ، وإن كان سلباً فلهذا .

واعلم أن هذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح ، بل لأنهم تبعوا القضايا فلم يجسوها في  
الأكثر بعد التبديل صادقة إلا موافقة لها في الكيف .

(٤١) سميه . اعلم أنه ليس المراد بصدفهما . صدقهما في الواقع ، بل أن يكون الأصل  
بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس . اهـ سبق تقريره

(٤٢) وقد أجيب عنه بأن معنى قوله . ( والتصديق والتكذيب بحاله ) أنه إن صدق  
الأصل صدق العكس ، وإن كذب العكس كذب الأصل ، كما هو شأن اللزوم ، لا  
إن كذب الأصل كذب العكس كما فهم ، وفيه تأمل .

فالتلازم بين الأصل والعكس إنما هو في الصدق فقط بمعنى أنه إذا صدق لأصل صدق عكسه ، أما إذا كذب الأصل فلا يزم كذب عكسه <sup>(٤٣)</sup> .

(٤٣) حاصل الكلام :

- أنه كلما صدق الملزوم صدق اللازم ، فإنه كلما وجدت نار ، فالحرارة موحدة .
- وكلما كذب اللازم كذب الملزوم . فإنه كلما عدمت الحرارة ، فانوار معدومة .
- وليس كلما صدق اللازم صدق الملزوم ، فإنه ليس كلما وجدت الحرارة فانوار موحدة .
- لجواز أن تكون الحرارة من شيء آخر كالشمس ، فالحرارة لازم أعم بالنسبة إلى النار .
- وليس كلما كذب الملزوم كذب اللازم ، فإنه ليس كلما عدمت النار فالحرارة معدومة .
- لجواز أن تكون الحرارة من شيء آخر ، كالشمس .

والموجبة الكلية لا تنعكس كلية ؛ إذ يصدق قولنا : ( كل إنسان حيوان ) ، ولا يصدق : ( كل حيوان إنسان ) .

بل تنعكس جزئية ؛ لأننا إذا قلنا : ( كل إنسان حيوان ) يصدق ( بعض حيوان إنسان ) فإننا نجد شيئاً موصوفاً بالإنسان والحيوان ، فيكون بعض حيوان إنساناً ، والموجبة الجزئية أيضاً تنعكس جزئية بهذه المحجة .

القضايا الحقيقية بالبحث عن عكوسها أربعة :

الموجبة كلية وجزئية ، والسالبة كذلك ، وللمهمة لكونها في قوة الجزئية تسري إليها أحكامها ، و شخصية قليلة الفائدة في اكتساب مجهولات من المعلومات .

أما الموجبة الكلية فلا تنعكس موجبة كلية ؛ بجواز أن يكون المحمول<sup>(٤٤)</sup> أعم من المبرر<sup>(٤٥)</sup> فيصدق إثبات المحمول لكل أفراد الموضوع ، وينكذب إثبات الموضوع لكل أفراد المحمول .

(٤٤) أو التالي في الشرطية .

(٤٥) أو المقدم في الشرطية . مثلاً : كلما كانت النار موجودة ، كانت الحرارة موجودة ، وعكسها : كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة .

(٤٦) أي : أنه من الجائز أن يكون المحمول أو التالي أعم من الموضوع أو المقدم في بعض المواد .

وأعم أنني أنه إذ ثبت عدم انعكاس الموجبة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها في الكلية مطلقاً ، لأن معنى عدم انعكاس القضية . أنه ليس يلزمها انعكاس لزوماً كلياً ، فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة ، فإنه لو لمها كلياً لم يتخلف في شيء من المواد .

كما إذا قلت : ( كل إنسان حيوان ) فهذا صادق ، لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع .

ولو عكسناه كلياً ، وقلنا : ( كل حيوان إنسان ) كان كاذباً ، لأن الحيوان أعم من الإنسان<sup>(١٧)</sup> ، فيثبت للإنسان لكل أفراد غير صحيح .

وكما إذا قلت : ( كل وضوء طهارة ) فهذا صادق ، ولو عكسته كلفقت : ( كل طهارة وضوء ) كان كاذباً ، لأن الطهارة أعم من الوضوء لشمولها التيمم .

وانمّا تنعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ؛ لأن المحمول إذا ثبت لكل أفراد الموضوع فنقد صدقاً على شيء واحد ، فصيح أن يثبت له كل منهما .

كما إذا قلت : ( كل إنسان حيوان ) فهذا هنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الإنسان فبعض أفراد الحيوان إنسان ، فيصدق قولنا : ( بعض الحيوان إنسان البتة ) وهو المطلوب ، وكما إذا قلت : ( كل فاعل مرفوع ) فإنه يتعكس إلى قولنا : ( بعض المرفوع فاعل ) ؛ لأنك قد أثبت المرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل ، وهو المطلوب .

والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضاً ، فبذلك إذا قلت : ( بعض البيع فاسد ) فقد صدق البيع ولفاسد على شيء واحد ، فيصدق قولك : ( بعض الفاسد بيع ) ، وهو المطلوب .

(١٧) فيستحيل صدق الأخص على كل أفراد الأعم - في التحلية - ، إذ لو صدق الأخص على كل ما يصدق عليه الأعم لم يبق بينهما عموم وخصوص . ولاستحالة استلزام الأعم للأخص - في الشرعية - ، لأنه لو استلزم الأخص لزم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم ؛ ضرورة وجود اللازم عند وجود المزوم ، وذلك بين لبطلان .



والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، وذلك بين نفسه ، لأنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان .

السالة الكلية تنعكس كقفسها سالبة كلية <sup>(١٨)</sup> ، فإذا صدق قولك ( لا شيء من الإنسان بحجر ) . وجب أن يصدق قولنا : ( لا شيء من الحجر بإنسان ) ؛ إذ لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ( بعض الحجر بإنسان ) وهو موجبة جزئية ، تنعكس إلى قول : ( بعض الإنسان حجر ) وهو نقيض الأصل الذي هو قولنا : ( لا شيء من الإنسان بحجر ) . فلو لم تنعكس لسالبة الكلية سالبة كلية لصدق القضية ونقيضها وهو محال . وكما إذا قلت : ( لا شيء من الكلي بجزئي ) . فإنه ينعكس إلى قولك : ( لا شيء من الجزئي بكلي ) . إذ لو لم يصدق هذا انعكس لصدق نقيضه وهو بعض الجزئي كلي ، وينعكس إلى قولك بعض الكلي جزئي ، وهو نقيض الأصل الذي هو قولك : ( لا شيء من لكلي بجزئي ) فيصدق الشيء ونقيضه وهو محال .

والسالة الجزئية لا عكس لها لزوماً فإنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه .

السالة الجزئية ليس لها عكس لآرم <sup>(١٩)</sup> ، فإن موضوعها قد يكون أعم من المحمول ، فيصح سلب المحمول عنه سلباً جزئياً ، ولا يصح سلبه هو عن الموضوع .

(٤٨) إلا أن لم سلب الشيء عن نفسه ، وهو محال ، وعلم أن منشأ المحال نقيض العكس ؛ لأن الأصل مفروض يصدق فلا يكون منشأ للمحال ؛ ولا لكان باطلاً .

(٤٩) أي : أن عكسها غير مطرد ، فلا يكون معتبراً ؛ لما عمت - وقتني الله وإياك - أن قواعد هذا العلم لابد أن تكون كلية .

كما إذا قلت : ( بعض الحيوان ليس بإنسان ) فاحيوان لكونه أعم من الإنسان صح سلب الإنسان عنه سلباً جزئياً .

ولا يصح سلب حيوان عن الإنسان لا كلياً ولا جزئياً ، فلا يقال : ( بعض الإنسان ليس بحيوان ) فتصدق السالبة الجزئية ، ولا بصدق عكسها لا كلياً ولا جزئياً ، فلا تنعكس ، وهو المطلوب .

والحاصل : أن الموجبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس إلى موجبة جزئية ، والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، والسالبة الجزئية لا عكس لها . والله أعلم  
فها أنت قد آن لك أن تعرف قوانين اكتساب التصديقات لمجهولة من التصديقات المعلومة ، عرفت أنواع القضايا التي تكثر دورانها في التصاطب العام ، ويعلم وقوعها في الاستدلال ، وأنها حمليات ، ومتصلات ومنفصلات ، موجبات وسوالب ، كليات وجزئيات .

فإذا هممت بالاستدلال على مسألة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة ، وانظر من أي نوع هي من أنواع القضايا التي عرفت ، واجتهد أن تكون مقدماتك صادقة في الواقع فإذا اطمأنت نفسك إلى صدق هذه المعلومات فرتبها على الطريقة التي ستعرفها في باب القياس ترشد إلى مصواب والحق بإذن الله ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

### القياس (٥٠)

هو : قول مفقوظ ، أو معقول ، مؤلف من أقوال ، متى سلّمت ، لزم عنها لذاتها قول آخر .

الطريق الذي يتوصل به إلى كتساب المحمولات التصديقية من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس .

وهو : قول ملفوظ - إن أردت القياس الذي نتكلم به - ، أو هو قول معقول - إن أردت القياس ترتيبه في ذهنك قبل لنطق به - ، مؤلف من أقوال مفقوظة في القياس اللفظي ، ومحقولة في القياس العقلي ، متى سلّمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها (٥٠) قول آخر (٥١) .

( ٥٠ ) ويعمل له : المحجة يُضاً ، وهو أعلى امصالب وأهمها والمقصود الأقصى في هذا الفن ، ولبحث عنه في هذا الباب إنما هو من حيث الصورة ، وأما البحث عنه من حيث المادة ففي الصناعات الخمس ، وهي البرهان والجدل ونخطابة وأشعر والمعالجة .

( ٥١ ) فخرج : قضايا الاستقراء ، والتمثيل ، والمساواة ، حيث تمنح لأولى بواسطة لتتبع ، ولثانية بواسطة العلة ، والثالثة بواسطة مقدمه أجنيه تصدق معها إن صدقت ، وتكذب إن كذبت ، كقائمة المساواة والمالية والنصفية ، فلم يكن لزوم النتيجة في ثلاث لذات قضايا القياس .

( ٥١ ) و ( قول آخر ) : هو النتيجة ملازمة لذات مقدمي القياس ، هذا لقول الآخر . هو بمعنى المؤلف المعقول قصد . سواء جعل التعريف للقياس المعقول أو الملفوظ ، لأنه لا يرم من تلفظ انقصاي ولا من تعقل معانيها التلطف بالنتيجة ، وهو ظاهر ، ثم إن لزوم القول المعقول من القياس المعقول بين ، وأما من الملفوظ فباعتدائه يدل على المعقول ، فإن القياس الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث إنه دال المعقول ، والقياس الملفوظ

كقوتنا : ( كل جنابة حدث ، وكل حدث لا يبيح الدخول في الصلاة ) فهذا قول مؤلف من أقوال ، وينزعم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا : ( كل جنابة لا تبيح الدخول في صلاة ) .

فلا تسمى القصية او اوحدة قياساً ، وإن اسلم صدقها صدق عكسها ، لأنها قول غير مؤلف من أقوال ، ولا يدخل في اقياس ، نحو قول الشاعر :

العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الملامة

لأنه وإن تألف من أقوال إلا أن هذه الأقوال لا ينزعم عنها قول آخر .

كما لا يدخل فيه الصروب <sup>الشيئية</sup> الحقيقة لآتي بيانها عند الكلام على الأشكال . فإنها وإن تألفت على صورة القياس إلا أنها لا يلزم عنها قول آخر ، نحو . ( لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا شيء من الحجر بحيران ) .

ولا يدخل فيه أيضاً نحو قولك : ( عشرة وعشرة مساوية للعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ) فهذا قول مؤلف من أقوال ينزعم عنها قول آخر ، وهو أن عشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ، إلا أن هذا قول لا آخر لم يلزم عن مؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة احتجبية معلومة ، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ، ألا ترى أنك لو قلت : ( الإنسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناسق ) لا يلزم عنه أن الإنسان

يستلزم تحقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع ، وتعقل معانيه بعد لتسيم يستلزم قولاً معقولاً هو النتيجة ، فانقيس المفوظ يستلزم قولاً معقولاً بواسطة أن مستلزم المستلزم مستلزم .

مباين للناطق لعدم صدق لمقدمة الأجنبية ، وهي قونا : ( مباين لمباين لشيء مباين لذلك الشيء ) .

وقد أشار المصنف بقوله : ( متى سلمت )

إلى أنه لا يشترط في لقياس أن تكون مقدمته صادقة في الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها .

فيدخل في التعريف . لقياس الكاذب لمقدمات ، إذا كانت مسلمة عند المستدل بها ، كما إذا قلت : ( كل إنسان جماد ، وكل جماد متهب ) فهذه لأقوال المؤلفة كاذبة ، ولكن إذا سلمها لمستدل بها يلزم عنها لدتها قول آخر وهو ( كل إنسان متهب ) .

- ولما كانت النتيجة المطلوبة مغيرة في الواقع لكل من المقدمتين ، أشار المصنف إلى وجوب مغايرتها بقوله : ( قول آخر )

فإنها لو كانت إحدى المقدمتين لكنت معلومة ومجهولة معاً ، ولكن ذلك من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يصدر عن العقلاء .

وهو إما اقتراني ، كقولنا : ( كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث  
، فكل جسم حادث ) ، وإما استثنائي ، كقولنا : ( إن كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ، فالشمس  
ليست بطالعة ) .

القياس : إما اقتراني وإما استثنائي .

فالاقتراني : هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بغير محموله أو تاليه ،  
كقولك : ( كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث ) فهذا  
قياس اقتراني ؛ لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بغير محموله  
وهو الحادث .

وكقولك : ( كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار  
موجوداً فالعالم مضيئاً ، ينتج . كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيئاً ) ،  
وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بغير تاليها في القياس .

أما القياس الاستثنائي : فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء ،  
كقولك : ( إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن لنهار ليس بموجود ،  
ينتج . الشمس ليست بطالعة ) فهذا قياس استثنائي ؛ لأنه قد فصل بين مقدمتيه  
بأداة الاستثناء وهي لكن .

والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى : حدًا أوسط .

وموضوع المطلوب يسمى : حدًا أصغر .

ومحموله يسمى : حدًا أكبر .

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى : صغرى .

والتي فيها الأكبر تسمى : كبرى ، وهيئة التأليف تسمى : شكلًا .

القياس الاقتراني يتألف من : قضيتين هما مقدمة القياس .

كما يقول : ( كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ) ، ولهذا القياس نتيجة هي

المطلوب ، وهي : قولنا : ( كل إنسان جسم ) .

فما نجمه في مقدمتي القياس مكرراً . وهو هنا حيوان . يسمى : حدًا أوسط ؛

لأنه في الغالب يكون أعم من موضوع المطلوب ، وأخص من محمله ، ولأنه هو الذي اتخذته وسطاً للتصديق بثبوت محمول لموضوعه .

- وموضوع المطلوب يسمى : حدًا أصغر ؛ لأنه في الغالب يكون أخص من محمله .

- ومحمول المطلوب يسمى : حدًا أكبر ؛ لأنه في الغالب يكون أعم من الموضوع .

- والمقدمة التي فيها الأصغر وهي الأولى تسمى : الصغرى .

- والمقدمة التي فيها الأكبر وهي الثانية تسمى : الكبرى .

- وهيئة التأليف تسمى : شكلًا .

وهذه الهيئة : هي الحالة الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين من كونه موضوعاً أو محمولاً لهما على الوجه الذي بينه المصنف بقوله

والأشكال أربعة ؛ لأن الحد الأوسط :

إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول ، وإن كان بالعكس فهو الرابع ، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث ، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثاني .

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الأوسط الذي يتكرر ذكره في المقدمتين أربعة :

- لأنه إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، فهو الشكل الأول ، كما تقول . ( كل مسجد وقف ، وكل وقف يحرم بيعه = فكل مسجد يحرم بيعه ) .

فالحد الأوسط وهو ( وقف ) قد وقع محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى .

- وإن كان محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معاً ، فهو لشكل الثاني ، كما تقول :

( كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شيء ، مما يحل النظر إليه بعورة = فلا شيء مما بين السرة والركبة يحل النظر إليه ) .

فالحد الأوسط وهو ( عورة ) قد وقع محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معاً .

- وإن كان موضوعاً فيهما معاً ، فهو الشكل الثالث ، كما تقول : ( كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده = فبعض الخائن تقطع يده ) .

فالحد الأوسط وهو ( سارق ) قد وقع موضوعاً في الصغرى والكبرى معاً .

- وإن كان موضوعاً في الصغرى ، محمولاً في الكبرى ، فهو الشكل الرابع ، كما تقول . ( كل أكل عمد يفسد الصوم ، ولا شيء من لتنفس بأكل عمد = فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس ) . فالحد الأوسط وهو ( الأكل لعمد ) قد وقع موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى .



والشكل الثاني منها يرتد إلى الأول بعكس الكبرى ، والثالث يرتد إليه بعكس الصغرى ، والرابع يرتد إليه بعكس الترتيب ، أو بعكس المقدمتين جميعاً .

قد عرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الأول يكون محولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، وفي الشكل الثاني محولاً في الصغرى وفي الكبرى معاً .

فإذا أردت رد الشكل الثاني إلى الأول عكست الكبرى فصيرت محولاً . وهو الحد الأوسط . موضوعاً ، وصيرت موضوعها محولاً ، فيعود الأوسط محولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى .

فقلنا : ( كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شيء مما يحل اتضار إليه بعورة ) ، رجع إلى الأول بعكس الكبرى ، فنقول : ( ولا شيء من لعودة محل لطريقه ) .

وعرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى معاً ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الصغرى ليكون محولاً فيها موضوعاً في الكبرى .

فقلنا : ( كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده ) رجع إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، فنقول : ( بعض الخائن سارق ) .

وعرفت . أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً في الصغرى محولاً في الكبرى ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول : فإما أن بعكس الترتيب ، وتجعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى ، كما تقول : ( كل وقف لا يجوز بيعه ، وكل مسجد وقف ، ينتج : بعض ما لا يجوز بيعه مسجد ) ، فإذا عكست الترتيب ، قلنا : ( كل مسجد وقف ، وكل وقف لا يجوز بيعه ، فينتج كل

مسجد لا يجوز بيعه ) ، ثم تعكس النتيجة إلى قولك . ( بعض ما لا يجوز بيعه مسجد ) .

وأما أن تعكس لمقدمتين ، كما تقول في امثال الأول : ( بعض ما يفسد لصوم أكل عمد ، ولا شيء من الأكل العمد بتنفس فبعض ما يفسد لصوم ليس بتنفس ) .

والكامل البين الإنتاج هو الأول .

والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً .

والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول .

الطريق المأثوف طبعاً لاكتساب المجهولات هي أن تضع الحد الأصغر وهو موضوع المطلوب ، وثبت له الحد الأوسط ، ثم ثبت للأوسط الحد الأكبر وهو محمول المطلوب ، أو تسلبه عنه ، لينتج إثبات الحد الأكبر للأصغر ، أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال في الشكل الأول ، فلذلك كان بين الإنتاج ، أما الشكل الثاني فيوافق الشكل الأول في انصغرى ، ويخالفه في الكبرى ، فهو قريب من الأول ، كأنه يتبدى السير معه إلى نصف الطريق ، فيكون قد اقترب من المطلوب ، ولذلك لا يحتاج إلى رده للأول من كان مستقيم الطبع والفطرة سليم العقل والفكرة .

أما لشكل الثالث فبعده عن الأول أكثر من بعد الثاني ، لأنه يحالفه في الصغرى ، فكأنما قد افرقا من بداية سيرهما .

والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً ، لأنه لا يتفق مع الشكل الأول في مقدمة من مقدماته .

**وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب .**

قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى ، فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية ، أو سالبة كلية أو سالبة جزئية ، والكبرى كذلك ، فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من الأشكال الأربعة .

أما الشكل الأول فسيأتي الكلام على ضروبه .

وأما الشكل الثاني فإنما ينتج نتيجة مطردة بشرطين :

الأول : اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب ، الثاني : أن تكون كبراه كلية .

أما اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الكلية للصغرى مع السالبتين ، والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبتين .

وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : السالبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين . فالضروب المنتجة من هـ الشكل أربعة فقط .

الضرب الأول : ( الموجبة الكلية للصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ) ، ونتيجته : ( سالبة كلية ) .

كقولنا : ( كل صلاة رباعية تقصر في السفر ، ولا شيء من الوتر يقصر في السفر - فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر ) .

الضرب الثاني : ( السالبة الكلية للصغرى مع الموجبة لكبرى ) ، ونتيجته : ( سالبة كلية ) . كقولنا : ( لا شيء من المفاعيل مرفوع ، وكل مبتدأ مرفوع - فلا شيء من المفاعيل بمبتدأ ) .

الضرب الثالث : ( الموجبة الجزئية للصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ) ، ونتيجته : ( سالبة جزئية ) .

كقولنا ( بعض ادم تباح معه الصلاة ، ولا شيء من الحيض تباح معه الصلاة = فبعض الدم ليس بحيض ) .

الضرب الرابع . ( السابعة الحزئية الصغرى مع الموحبة الكلية الكبرى )  
كقولنا : ( بعض ما يخرج من السيلين يفسد الصوم ، ولا شيء من البول يفسد للصوم = فبعض ما يخرج من السيلين ليس ببول ) .

والشكل الأول هو الذى جعل معيار العلوم ، فنورده ههنا ليجعل دستوراً يستنتج منه المطالب كلها .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى .  
وضروبه المنسجة أربعة :

الضرب الأول : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث .

الثاني : كل جسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم = فلا شيء من الجسم بقديم .

الثالث : بعض الجسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث = فبعض الجسم حادث .

الرابع : بعض الجسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم - فبعض الجسم ليس بقديم .

اشكل لأول سكونه بين الانتاج جعل ميزاناً للعلوم فهو الحقيق بالبيان في هذا المختصر ، ليكون دستوراً ومرجعاً ، ويمكن الانتفاع به في كل المطالب العلمية .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى ،  
أما إيجاب الصغرى ، فيسقط به ثمانية أضرب :

السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع .

وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة :

الموجبة الجزئية لكبرى ، مع الموجبتين لصغيرين ، والسالبة الجزئية لكبرى معهما أيضا .

فالمنتج من ضرويه أربعة فقط :

الضرب الأول : الموجبة الكلية مع مشها ، ونتيجته . موجبة كلية .  
كقولنا : ( كل متمسك بدينه محب لوطنه ، وكل محب لوطنه يحافظ على استقلاله = فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال وطنه ) .

الضرب الثاني : الموجبة الكلية الصغرى ، مع السالبة الكلية لكبرى ، ونتيجته : سالبة كلية .

كقولنا : ( كل قصب السكر يحتاج في استكمال نموه إلى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه إلى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين - فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين ) .

الضرب الثالث : الموجبة الجزئية الصغرى ، مع الموجبة الكلية لكبرى ، ونتيجته : موجبة جزئية ،

كقولنا : ( بعض القابضين على المصالح العامة يهمل في القيام بما عهد إليه من الشؤون العمومية . وكل من أهمل القيام بما عهد إليه من الشؤون العمومية حدير بأن يسمى حائثاً - فبعض القابضين على المصالح العامة حدير بأن يسمى حائثاً ) .

الضرب الرابع : ( الموجبة الجزئية لصغرى ، مع السالبة لكبرى ، ونتيجته : سالبة جزئية .

كقولك : ( بعض المسلمين تارك بمصلاة عمداً ، ولا شيء من تارك الصلاة عمداً يؤد لحقوق خالفه = فعض المسلمين ليس بمؤد لحقوق خالفه ) .

تكميل : قد عرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون ( موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى معاً ) فضروبه ستة عشر أيضاً .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية إحدى مقدمتيه .

فسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب :

السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع .

وسقط بالشرط الثاني : الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة .

فضروبه المنتجة ستة :

الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والموجبة الجزئية لصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة .

وعرفت . أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى .

فضروبه ستة عشر أيضاً ، وشرط إنتاجه : إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالإيجاب والسلب ، مع كلية أحدهما .

فضروره منتجة : ثمانية : الموجة الكلية الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية ؤ  
حزته بالشرط الأول ، والموجبة الكلية الصغرى مع السابيتين ، والموجبة الجزئية  
الصغرى مع السالبة الكلية ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الجزئية  
الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى بالشرط الثاني ، وحسب امتدىء فى هذا الفن  
أن يكتفى بهذا القدر من التفصيل الآن ، والله هو لفتاح العلم .

والقياس الاقتراني : إما أن يتركب :

- من حمليتين كما مر .

- وإما من متصلتين ، كقولنا : ( إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة - ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة ) .

- وإما مركب من منفصلتين ، كقولنا : ( كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد = ينتج كل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد ) .

قد علمت أن المقدمات التي تتألف منها الأقيسة هي : احمليات ، والمتصلات ، والمنفصلات ، وأن القياس الاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بسوى محموله أو تاليه ، فأقسام تأليفه من المقدمات المذكورة ستة :

القسم الأول : ما تركب من مقدمتين حميتين ، وقد مررت أمثلة هذا القسم .

القسم الثاني : ما تركب من متصلتين ، كقولنا : ( إن أعرض المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم ، وكلما غضب الله على قوم ألبسهم ثوب الذل والهوان = ينتج إن أعرض المسلمون عن التمسك بالدين ألبسهم الله ثوب الذل والهوان ) .

القسم الثالث : ما تركب من منفصلتين ، كقولنا : ( دائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات إلى البلد الحرام محرماً بالعمرة وإما أن يكون محرماً بالحج ، ودائماً إما أن يكون المحرم بالحج مفرداً أو قارئاً ، فداًئماً إما أن يكون من تجاوز الميقات إلى البلد الحرام محرماً بالعمرة أو مفرداً أو قارئاً ) .



- وإما من حمية ومتصلة ، كقولنا : ( كلها كان هذا إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان جسم - ينتج كلها كان هذا إنساناً فهو جسم ) .  
 - وإما من حمية ومنفصلة ، كقولنا : ( كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو مقسم إلى متساويين = ينتج كل عدد إما فرد وإما مقسم إلى متساويين ) .  
 - وإما من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : ( كلها كان هذا إنساناً فهو حيوان ، وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود = ينتج كلها كان هذا إنساناً فهو إما أبيض أو أسود ) .

القسم الرابع : ما تركب من متصلة وحمية ، كقولنا : ( كلها كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو مطاع في قومه ، وكل مطاع في قومه شديد البأس على أعدائه ، فكلها كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه ) .  
 القسم الخامس : ما ركب من منفصلة وحمية ، كقولنا : ( إما أن تعتصم بحبل الدين الخفيف ، وإما أن تتبع هواك ، وكل من اتبع هواه فهو في ضلال مبین = ينتج إما أن تعتصم بحبل الدين الخفيف وإما أن تكون في ضلال مبین ) .

القسم السادس : ما تركب من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : ( كلها كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو من الرحم ، وكل ما نزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس ، فكلها كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو إما حيض وإما نفاس ) .

وأما القياس الاستثنائي ، فالشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة ، فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ، كقولنا : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه إنسان = فهو حيوان ، واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم ، كقولنا : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ، لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنساناً .

القياس الاستثنائي كما عرفت هو ما تألف من مقدمتين تفصل بينهما أداة الاستثناء ، وإحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية منفصلة .

فإن كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع لتالي أو رفعه ، كقولنا : ( كلب كانت الشمس طالعة فانهار موحود ، لكن الشمس صالعة ) فما بعد أداة الاستثناء وهي ( لكن ) وضع للمقدم ، أي : أن المقدم وهو إثبات الطلوع للشمس متحقق .

ولو قلنا : ( لكن النهار ليس بموجود ) فما بعد أداة الاستثناء رفع للتالي ، أي أن نسبة الوجود للنهار منفية .

فاستثناء عين مقدم ينتج عين التالي ، لأن لمقدم ملزوم والتالي لازم ، فإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم ضروره التلازم بينهما .

واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض لمقدم ، لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع الملزوم ، وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه كقولنا : ( كلما استمرأ أولادة مرتع الظلم تولدت في الرعية روح التمرد ، لكن الولاة استمرأوا مرتع الظلم = ينتج . أن روح التمرد تولدت في الرعية ، أو تقول : لكن روح التمرد لم تتولد في الرعية = ينتج : أن أولادة لم يستمرئوا مرتع الظلم ) .

أما استثناء قيصر المقدم فلا ينتج نقيض التالي ، واستثناء عين التالي لا ينتج  
عين المقدم ؛ لجواز أن يكون التالي من اللوالم العامة .

فلوقنا في المثال السابق : ( لكن الولاة لم يستمرثوا مرتع الظلم لم ينتج أن روح  
القرء لم يمولد في لرعية ؛ لأب تولد روح القرء كما هو من لوالم ظلم الراعي ،  
كذلك هو من لوازم سوء الإدارة ) .

ووقنا في المثال السابق ( لكن روح القرء قد يمولد في الرعية ، لم ينتج أيضا  
أن الولاة قد استقرأوا مرتع الظلم لليلة السابقة ) .

وإن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر ، وإن كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج ، وإن كانت مانعة الخلو فالأمر بالعكس .

المنفصلة الحقيقية هي كما علمت تتركب من شيئين ونقيضه ، أو مساوي لنقيضه ، فإذا وقعت مقدمة في القياس الاستثنائي كان استثناء عين أحد طرفيها منتجاً لنقيض الآخر ، وبلا لزم اجتماع النقيضين ، واستثناء نقيض أحد طرفيها منتجاً بعين الآخر ، وإلا لزم دفع لنقيضين ، كقولنا : ( إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون كافراً ، لكنه مؤمن فيس بكافر ، ولكنه ليس بمؤمن فهو كافر ، ولكنه كافر فهو ليس بمؤمن ، أو كفه ليس بكافر فهو مؤمن ) .

وإذا وقعت مانعة الجمع مقدمة في القياس الاستثنائي ، وهي كما علمت تتركب من شيئين ولأخص من نقيضه ، كان استثناء عين أحد الجزأين منتجاً لنقيض الآخر ، وبلا لزم اجتماع الصدين .

أما استثناء نقيض أحدهما فلا ينتج عين الآخر لجواز ارتفاعهما معاً ، كقولنا : إما أن يكون حائزاً لشهادة العالمية عضواً في المحكمة العليا ، وإما أن يكون قاضياً في إحدى مديريات القطر المصري ، لكنه عضو في المحكمة العليا ، فهو ليس بقاض في إحدى المديريات ، أو لكنه قاض في إحدى المديريات فهو ليس بعضو في المحكمة العليا .

ولو استثنينا نقيض أحدهما ، وقننا : ( لكنه ليس بعضو في المحكمة العليا ، لم ينتج أنه قاض في إحدى المديريات ) ، أو قننا : ( لكنه ليس بقاض في إحدى

المديرية ( لم ينتج أنه عصى في محكمة العليا ، لجواز ارتفاعهم بأن يكون مدرسا أو تاجرا أو نحو ذلك .

وإذا وقعت مانعة الخلو مقدمة في القياس الاستثنائي ، وهي كما عرفت تتركب من الشيء ، والأسم من نقيضه ، كان استثناء نقيض \* عدد اجزأين مستتباً لمن الآخر ، وإلا ارتفع النقيضان معاً .

أما استثناء عين أحدهما فلا ينتج نقيض الآخر لجواز اجتماعهما في اوجود ، كقولنا ( إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً ، وإما أن يكون عاصياً لمولاه ، لكنه ليس بمؤمن فهو عاص لمولاه ، أو لكنه ليس بعاص لمولاه فهو مؤمن ) ، لأن نقيض الإيمان وهو الكفر أخص من المعصية .

ولو استثينا عين أحدهما ، وقلنا : ( لكنه مؤمن ) لم ينتج أنه غير عاص ، وقنا : ( لكنه عاص ) لم ينتج أنه غير مؤمن ، لأن الإيمان والعصيان بمعنى اقتراف الذنوب يجتمعان في مؤمن اقترف ذنباً ، ولا يرتفعان ، وإلا لكان كافراً وغير مذهب ، والكفر أكبر الذنوب والمعاصي التي يقترفها الإنسان ، ثبتنا الله وياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة ، فإننا قد رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وسيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً .

### الصناعات الخمس<sup>(٥٣)</sup>

البرهان : هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقينية .

قد عرفت كيفية تركيب لأقيسة الاقترانية والاستثنائية ، وعلمت المنتج منها وغير المنتج ، فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على إحدى الكيفيات السابقة فهو إما برهان أو جدل أو خطاة أو شعر أو مغالطة ، وهي التي يسميها الماطقة بالصناعات الخمس .

والفرق بين هذه الخمسة يرجع إلى نفس المقدمات التي يتألف منها القياس لا إلى كيفية تأليفها فأولها وأشرفها لبرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية . وإنما تكون المقدمة يقينية<sup>(٥٤)</sup> إذا اعتقدت الحكم لذى تشمل عليه اعتقاداً جازماً مصابحاً للواقع ثابتاً لا يزول ولا يتغير ، كقولك : ( السماء فوق ) فهذه المقدمة

(٥٣) قد عدت ١٢ سبق<sup>١</sup> القياس منقسم باعتبار لصورة إلى الاقتراني والاستثنائي ، والاقتراني إلى الحلي ولشريطي ، وكل منهما إلى الأشكال الأربعة كما تقدم . فاعلم الآن أنه ينقسم أيضاً باعتبار ما له من المواد إلى صناعات الخمس ، وهي : برهان و جدل وخطاة و شعر و المغالطة . وتسمى سفسطة أيضاً . وسيأتي بيانه في كلام الشارح رحمه الله .

وعلم أنه كما يجب على المنطقي النظر في صورة الأقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة ومادة كليهما .

(٥٤) اليقين : هو اعتقاد أن الشيء كذا ، مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا أن يكون كذا ، مع مطابقته للواقع ، وامتناع تغيره .

فيخرج بالقيد لأول - الظن ، وبالثاني الجهن المركب ، وبالثالث - اعتقاد المقد .

يقينية ، لأنك تعتقد ذلك اعتقاداً جازماً ، وهو اعتقاد مطابق للواقع لا يروى ولا يتغير ، وبالضرورة المقدمات اليقينية إذا ألقت تأليفاً صحيحاً تنتج نتيجة يقينية .

واليقينيات ستة :

أوليات ، كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء .  
ومشاهدات ، كقولنا : الشمس مشرقة ، والنار محرقة .

اليقينيات ستة أقسام :

( ١ ) أوليات : وهي القضايا التي يصدق بها العقل بفطرته وغمريته ، فلا يوقف الصديق بها إلا على تصور أطرافها <sup>(٥٥)</sup> .  
كقولنا : الكل أعظم من الجزء <sup>(٥٦)</sup> ، ولوالد أكبر سناً من ولده ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

( ٢ ) ومشاهدات : وهي التي يصدق العقل بها بواسطة الحس <sup>(٥٧)</sup> .

( ٥٥ ) أي : يكون مجرد تصور طرفيها كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما بالإيجاب أو السلب ، سواء كان الطرفان موضوع ومحمولاً ، أو مقدماً وتالياً .

( ٥٦ ) فإن من تصور معنى الجزء ولكل ، ونسبة الأقسام لا يكون محتاجاً في الحكم والخزم بالأقلية إلى أمر آخر ، بل تصورهم مع تصور تلك النسبة كافٍ فيه .

( ٥٧ ) فلا يجرم العقل بها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحكم بها بواسطة إحدى الحواس الطاهرة أو الباطنة ، فإن كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الخمس الظاهرة سميت مشاهدات ، وإن كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الباطنة سميت وجدانيات .

{ تنبيه } : الحجة بواسطة إحدى الحواس لا تقوم إلا على من يشارك المستدل بها في الحس ، فلا يحتج على الأكمة مثلاً بقولنا : الشمس مضيئة ،

كقولنا : الشمس مشرقة ، وهذا الثوب أبيض اللون ، وسكر حلو لطعم .  
ومنه ما يدرك بالحوس لباطنة ، كاعتقادنا بأن لنا قدرة على لعمل وخوفا  
ورجاء .

ومجريات ، كقولنا : السقمونيا مسهلة للصغراء .  
وحدسيات ، كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس .

( ٣ ) ومجريات : وهي القضايا التي يصدق لعقل بها بواسطة تكرار لإحساس بها  
(٥٨) ، تكوّن النباتات واسعادن .  
كقولنا : الرزنيح يقتل آكله ، وانخر يسكر شارب .

( ٤ ) وحدسيات (٥٩) : وهي لقضايا التي يصدق العقل بها لاستنادها وترتيبها على  
مخسوسات أخرى لا يحتاج العقل إلى نظر وتدبر في العلم بترتيبها عليها .

(٥٨) اعلم أنّ إفادة التكرار لليقين هنا إنما هي بواسطة قياس خفي ، وهو أنه لو كان الوقوع  
التكرار اتفاقاً لما كان دائماً وعلى نهج واحد ، وما كان كذلك فلا بد له من سبب ، وإذا  
علم حصول سبب حكم بوجود السبب قطعاً .

(٥٩) احدث : هو سرعة الانتقال من المبادي إلى المطالب .

تنبيه الفرق بين الحدسيات والمجريات : أن الحدسيات واقعة بغير اختبار وتكرار ،  
بخلاف مجريات ، وإن لسبب في مجريات معلوم السبب غير معلوم الماهية ، وفي  
الحدسيات معلوم الوجهين ، فتنبيه .



كقولنا : نور القمر مستعاد من نور الشمس ، فإننا شاهد لشمس طالعة وغازية ، وشاهد القمر كدث يصعب توره إذا اقرب من الشمس ويزيد إذا ابتعد عنها ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن نور القمر مستعاد منها .

ونقولنا . ارتفاع الماء في الآبار من ارتفاع الماء في الأنهار ، فإننا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عندما يزيد لنيل ، وينقص عند نقصانه ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل .

ومتواترات ، كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة ، وظهرت المحزنة على يده .

( ٥ ) ومتواترات : وهي القضايا التي يجزم العقل بها لاستناد الحكم فيها إلى إخبار جماعة يؤمن تواترهم على الكذب<sup>(٦٦)</sup> ، كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة ومدينة المنورة ، وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثاني يبيع بالخلافة في سنة ١٢٩٣ هجرية ، وأن حرباً قامت بين الدولة العبية وليونان في سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة نعية انتصاراً باهر<sup>٦٧</sup> .

( ٦ ) ويشترط الاستناد إلى الحس لا إلى مجرد العقل .

والصابط في عدد التواتر : حصول اليقين بالحكم ، ولا يقيد بعدد مخصوص ، وهو غير يقيد اليقين بواسطة قياس خفي ، وهو : التواتر خبر جمع يؤمن تواترهم على الكذب ، وكل خبر كذلك قبلوله واقع ، فالتواتر واقع .

( ٦١ ) { تنبيه } : العلم الحاصل من هذه الثلاثة الحدسيات والمحريات ومتواترات ، لا يكون حجة على الغير إلا إذا كان الغير شريكاً في الحدس أو التجربة أو التواتر ، فلا شامة على جاحد لم يحصل به شيء منها ، وإنما كل قسم منها حجة على من حصل له شيء منها .

وقضايا قياساتها معها ، كقولنا : الأربعة زوج ، بسبب وسط حاضر في الدهن وهو الانقسام بمتساويين .

( ٦ ) وقضايا قياساتها معها ، هي القضايا التي يكون الحكم فيها مستنداً إلى دليل لا يكاد يغيب عن الدهن <sup>(٦٢)</sup> .

كقولنا . الأربعة زوج ، فإن هذا الحكم يستند إلى انقسام الأربعة إلى قسمين متساويين وهذا الوسط لا يكاد يغيب عن الدهن <sup>(٦٣)</sup> .

٦٢ ( أي : عند تصور الطرفين ، وتسمى القضايا القطرية .

٦٣ ( فإن من تصور الأربعة والروح تصور الانقسام بمتساويين في الحال ، وترتب في ذهنه أن الأربعة منقسمة بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين فهو زوج ، فهي قضية قياسها معها في الدهن ، وحصوله في الدهن مغن عن الاتيان به في العبارة .

والجدل : وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصمين ، كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح .

الثاني من الصناعات الخمس : الجدل : وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة بين الناس ، يعترفون بها ، ولا يختلفون فيها <sup>(٦٤)</sup> .  
كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح ، وكشف العورة مذموم ، ومراعاة  
بضعاء حمودة .

وتختلف المشهورات باختلاف الأمم في عاداتها وأخلاقها وأديانها ، واختلاط  
لرجال بالنساء قبيح عند الأمم الإسلامية ، حسن عند الأمم العربية ، إلى كثير  
من العادات الحمودة عندهم الممقوتة عندنا .

ويتألف احدل أَيْمًا من المقدمات المسلمات ، وهي القضايا التي يسلمها  
الخصمان ، كمسائل أصول الفقه التي يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على  
حكم فقهي ، وكقواعد الحساب والهندسة إذا احتاج إليها الفقيه أو المصنف في  
الاستدلال <sup>(٦٥)</sup> .

(٦٤) اغرض من نظمه - إلزام معاند الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن البرهان ، فيعد  
به إلى مشهورات أو المسلمات التي يعتقدها واجبة القول ، ويطل بها رأيه الفاسد عليه .

وكذلك يستفاد منه حفظ الرأي وإخغام الخصم بما يعتقده حقا ، وإن كان غير ثابت .

(٦٥) تنبيه : ربما تبلغ اشتهار بعض القضايا إلى أن تنبس بالأوليات ، ويفرق بينهما . بأن  
الإنسان لو فرض نفسه مجرد لعقل عن جميع العوارض والانفعالات وقصع النظر عن  
المصالح لحكم في الأوليات من غير توقف دون المشهورات .

والخطابة : وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة ، من شخص معتقد فيه أو مظنونة .

الثالث من الصناعات الخمس :

الخطابة : وهي قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص معتقد فيه ، كالجمل التي تصدر من الأولياء ، ومن كبار العلماء وأهل الزهد والتقوى .

وتتألف الخطابة أيضا من المضنونات ، وهي ما تتضمن ترغيباً أو ترهيباً ، كالجمل المؤثرة التي يأتي بها الوعاظ والخطباء في خطبهم ومواعظهم .

والشعر : وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة ، تبسط منها النفس أو تنقبض .

الرابع من الصناعات الخمس : الشعر : وهو قياس مؤلف من مقدمات حيابة ، تبسط منها النفس أو تنقبض ، كما يفعله كثير من الشعراء في المدايح والمراثي والحماسيات ونحوها ، وكالكلمات التي تشجع بها المريض على تناول الأدوية واحتمال آلام المرض ونحو ذلك .

أما فساد من جهة الصورة :

فبأن لا يكون القياس منتحاً ومطن كونه منتحاً ، بأن يكون ترتيبه على غير شكل ، أو على ضرب عقيم لنقص شرط من الشروط لمعتبرة في الإنتاج .

أما قساده من جهة المادة :

فَكَأَنَّ يَسْتَعْمَلُ الْمَقْدَمَاتِ الْكَافِيَّةِ فِي أَهْلِ مَبَادِقَةِ ، لِأَهْلِ مَبَادِقَةِ :

إما من حيث اللفظ كأن يجعل الحد الأوسط نقصاً مشتركاً ، كقوت : هذا الدبار عين ، وكل عين جارية ، فالدينار جار ، فيحدث الغلط بسبب الاشتراك .  
أو أخذ الأوسط حقيقته في إحدى المقدمتين ومجازاً في الأخرى ، كقوت لصورة فرس المقوش في الحداد : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، فهذه صاهل ، والغلط هنا من كون الأوسط مجازاً في الصغرى ، حقيقة في الكبرى .

وأما الاشتباه من حيث المعنى . فكحعضنا الطبيعية كبرى ، كقوتنا مثلاً . لإنسان حيوان ، وحيوان جنس ، فالإنسان جنس ، وغير هذا كثير مما أطال به المتقدمون وفصلوه .  
وللمغالطات أنواع يحسب مستعملها وما يستعملها فيه :

12

- فمن أوعم بذلك العوام أنه حكم مستبطن للراهبين يسمى سوفسطائيا .

ومن نصب نفسه لمجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا .

- ومنهم نوع يستعمله الجيلة يسمى بالمغاطات الخارجية ، وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه ، كأن يسبه أو يعيب كلامه ، أو يحرج به عن محل

### الخامس من الصناعات الخمس :

المغالطة : وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلاً : هذا فرس ، وكل فرس صاهل .

أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالخوف من الميت <sup>(٦٧)</sup> ، والخوف من الانفراد ليلاً في مكان مظلم وكما تجد كثير من الناس يحجمون عن المطالبة بحقوقهم من ذي سلطان لاعتقادهم أن ذلك يعود بالمضرة عليهم وإنهم هم من الأوهام الباطلة .

الزاع ، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوقة يقصد بذلك إيد ، خصمه وإيهام لعوام أنه غيب وقهره ، وهذا النوع هو الغالب في زماننا .  
وليس في معرفة المغالطات من فائدة إلا لترقي والاحتباس كما يتعرف لطبيب العقاقير لسامة ، أو ربما تستعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكاله في العلم ، أو في تبكيك من يوهم العوام أنه عالم فيظهر غمزه ، أو نحو ذلك .

(٦٧) وما يعرف به كذب الوهم أنه يسعد العقل في المقدمات المنتجة نقض ما حكم به .  
كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع أنه يوافق العقل في أن الميت جاد ، والجناد لا يخاف منه ، المنتج لقولنا : ميت لا يخاف منه .

فإذا وصل الوهم والعقل إلى النتيجة نكص الوهم وأنكرها وأبى قبولها ، فالنفس مسخرة لوهم ، وإله استيلاء عظيم عليها ، حتى أن من بوهيات ما تأسس بالأوليات ، ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما لأحكام الوهم لم يكن يرتفع الناس بالأوليات .

### والعمدة هو البرهان لا غير .

العمدة في اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره ؛ لأن مقدمات البرهان يقينية ، فنتائجها يقينية أيضاً ، ومقدمات ما عداه ظنية ولا ينتج الظني إلا ظنياً مثله .

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التي ينفع بها كثيراً في المحاورات العامة ويكثر دورانها على السنة الخطباء والوعاظ والمرشدين في كل أمة وفي كل ملة ، وهي التي عليها مدار الترغيب والترهيب ، والحث على التمسك بإقامة الشعائر الدينية ، وعلى التخلق بالأخلاق المرغوبة كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامى والمساكين .

وللمقدمات الإقناعية والخيالية شعراً كانت أو نثراً فضل كبير في تربية الأمم ، وتقويم أعوجاجها ، والمحافظة على كيانها القومي وشعارها الديني .

فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وكان طريقه إليها مدينة الإسكندرية فلما حل بها ورأى هم القوم منصرفة إلى مجامع اللهو واللعب اختار أن يقدم ارشاد إخوانه المسلمين على أداء فريضته ، فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهاوا به وجعل يعلمهم في طي تلك الأغاني فرائض الإسلام وواجباته وسننه ومندوباته وما يأمر به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفوا حوله زمراً وأفواجاً لا حياءً في العلوم الدينية ، بل تلذذاً بتلك الأناشيد الجميلة ، ولكن لم يمض على هذا العمل زمن طويل حتى اهتدوا بهديه وأقلعوا عن الرذائل التي قادهم إليها الجهل بأوامر الدين الخفيف .

فهذه سيرة أسلافنا الصالحين في إرشاد الأمم إلى خيري الدنيا والآخرة أحسن  
الله جزاءهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب في إرشاد إخوانهم المؤمنين ،  
فاعتبروا يا أولي الأبصار ولمثل هذا فليعمل العاملون .

نسأل الله جلّت قدرته أن يسلك بالعاملين في جميع الأقطار الإسلامية مسلك  
الاعتدال ومنهج الكمال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف المعترف بالمعجز والتقصير محمد شاكر  
الجرجاوي بلداً الحسيني نسباً الحنفي مذهباً الخلوقي طريقة وكان جمع هذه التعليقات  
بمدينة الاسكندرية في ذي الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولاً وآخراً  
والصلاة والسلام على سيد الخلق في البداية والنهاية .



## الفهرس

٥	مقدمة الخادم
٧	مقدمة الفاضل محمد محيي الدين
١٣	مقدمة الفاضل الشارح
١٤	تعريف المنطق
١٤	بيان موضوعه
١٦	بيان معنى لفظة يساغوجي
١٧	مباحث الدلالة وبيان أقسامها
١٨	بيان معنى اللفظ في هذا الفن وبيان أقسامه
٢٣	بيان معنى الدلالة وانقسامها إلى فعلية وعقلية .... إلخ
٢٤	أقسام اللفظ باعتبار معناه الموضوع له
٣٠	أقسام الكلي
	بيان معنى الذاتي
	بيان معنى الجنس
	بيان معنى النوع
	بيان معنى العرضي وبيان أقسامه
٤٥	القول الشارح أو التعريف
	بيان أقسامه
٥٠	القضايا وأحكامها
	أقسام القضية
	بيان معنى القضية الكلية
	بيان معنى القضية الشرطية
٦٨	بيان معنى التناقض وشروطه

٧٤	بيان معنى العكس .....
٨١	بيان معنى القياس .....
	القياس الافتراضي .....
	القياس الاستثنائي .....
	الأشكال .....
	الشكل الأول .....
	الشكل الثاني .....
	الشكل الثالث .....
	الشكل الرابع .....
١٠٠	الصناعات الخمس .....
	البرهان .....
١٠٥	الجدل .....
١٠٦	الخطابة .....
١٠٦	الشعر .....
١٠٧	المغالطة .....
١١١	الفهرس .....